وزارة الإقتصاد والتجارة

إستراتيجيات ومفاهيم حول التنويع الاقتصادي والأمن المائي والغذائي في ليبيا



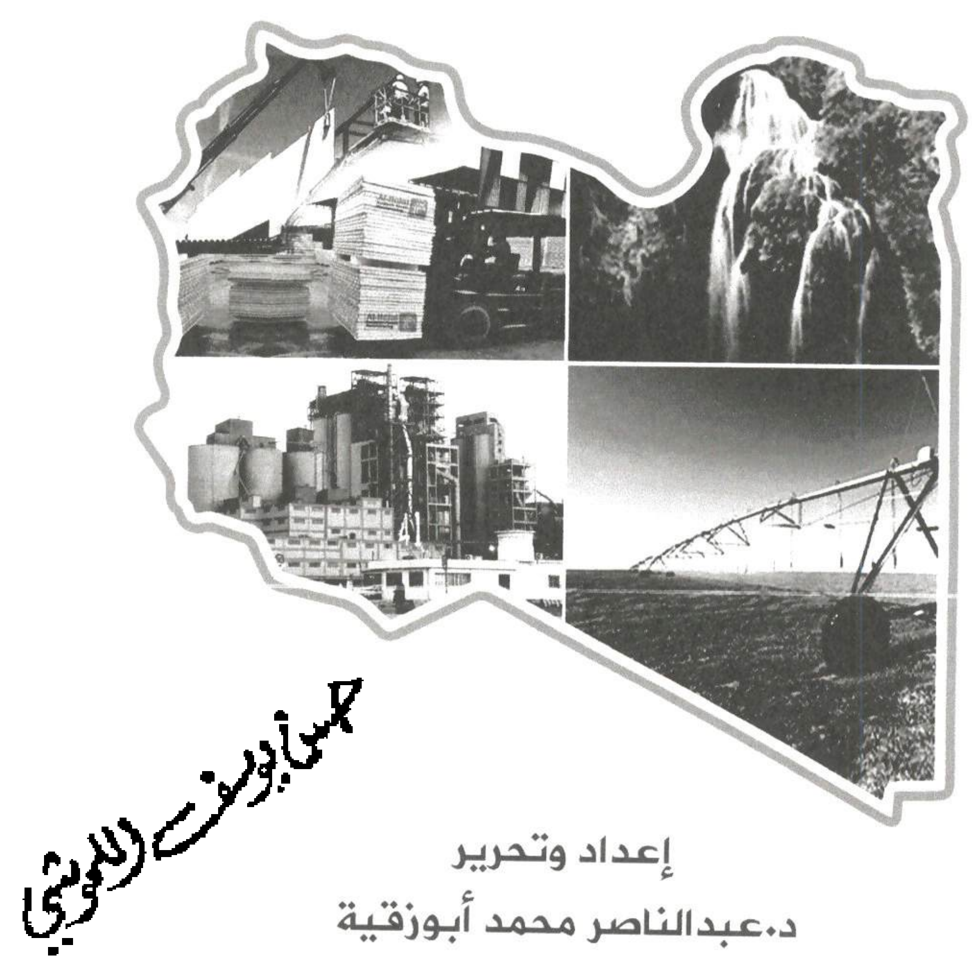
إعداد وتحرير

د.عبدالناصر محمد أبوزقية

2022 م

وزارة الإقتصاد والتجارة

إستراتيجيات ومفاهيم حول التنوع الإقتصادي والأمن المائي والغذائي في ليبيا



إعداد وتحرير

د.عبدالناصر محمد أبوزقية

2022 م

عمر أبو يوسف الدويبي

المحتويات

حسن ابراهيم ابويوسف الفويهي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem



نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للسيد وزير الاقتصاد والتجارة الاستاذ/ محمد الحويج لاهتمامه بوضع وتبني الاستراتيجيات الكفيلة للنهوض بالاقتصاد الوطني ومن بينها وضع استراتيجية تحقيق التنويع الاقتصادي في ليبيا والامن الغذائي والمائي وتشكيل فريق لوضع تصور وإطار عام بهذا الخصوص.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمن ساهموا في انجاز هذا العمل واخص بالذكر كلا من: د. عادل البوعيشي، د. الطاهر البدوي، وأ. رمضان المرهاق، أعضاء الفريق الذين بذلوا جهداً ملموسا إضافياً من حيث الحضور والمتابعة للاجتماعات والمراجعة والمساهمة، واخيراً وليس أخرا، نخص بالشكر أ. مختار الفيتوري راضي حيث كان لمشاركته في كافة اجتماعات الفريق وما قدمه من معلومات حول الأمن المائي له دور مهم وملموس.

وكأي عمل سواء ان كان بحث علمي أو أدبي فهو لا يخلو من العيوب أو الأخطاء ، وإذ نرجع أي نقص في هذا العمل أن وجد لعدم توفر البيانات والمعلومات الكافية وصعوبة الحصول عليها كذلك قصر مدة عمل الفريق وعدم التفرغ بل واعتذار بعض أعضائه.

كما ننوه ان هذا الكتاب يحتوي على اطار عام وان لم يكن شاملا لمجالات التنويع الاقتصادي والأمن الغذائي والمائي، عليه يمكن اعتباره كمدخل لتبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي، وهو يعتمد على خبرة ومعرفة المشاركين فيه.

حفظ الله ليبيا

د. عبدالناصر محمد ابوزقية

رئيس فريق العمل

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

مقدمـــة

لا يزال الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط والغاز، بحيث يُمثّل القطاع مانسبته 95٪ من الدخل وحوالي 60٪ من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، ويستقطب القطاع العام في ليبيا النسبة الأكبر من إجمالي القوة العاملة، إذْ يصل عدد العاملين إلى ثلث عدد السكان تقريباً، مما أدى إلى استحواذ كتلة الأجور على النصيب الأكبر من الميزانية العامة للدولة، ضمن اقتصاد ريعي يعتمد في جوهره على مصدر وحيد للدخل، وتشير التجارب الدولية إلى أنّ نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب مقاربات أكثر شمولية، فينبغي على الدول أن تُدرج التنويع الاقتصادي في رؤاها وخططها الوطنية وتضع برامج لدمج القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للدولة، بالإضافة إلى دعم قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة باعتباره حجر الأساس لجهود التنويع، كون نموه يُولد فرصَ عمل وقيمةً اقتصادية حقيقية، فالتنويع الاقتصادي يتطلب تهيئة بيئة أعمال مناسبة لنمو القطاع الخاص من خلال إنشاء مناطق تجارة حرّة ومناطق اقتصادية وصناعية تعمل خارج التشوّهات التنظيمية، بحيث تساعد هذه المناطق على جذب الاستثمارات وكمراكز للابتكار، والى جانب السياسات ينبغي أيضاً إجراء إصلاحات تعليمية جادة تضمن استجابة مهارات الخرّيجين لاحتياجات سوق العمل.

فالتنويع الاقتصادي هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة موَلِدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي-في الاقتصاد (النفط والغاز)،إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل، وفي ليبيا هناك تحديات كبيرة تواجه الدولة في إدارة اقتصادها الريعي والمعتمد على سلعة وحيدة وهي النفط، حيث أن أسعار وإيرادات النفط شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها فضلاً عن كونه سلعة ناضبة، كذلك فإن إيرادات النفط تتسم بالثبات النسبي مقارنة بنمو الإنفاق مع التوسع في برامج البنية التحتية وزيادة عدد السكان وطالبي التوظيف.

من هنا أصبح لزاما وضروريا على الدولة أن تبدأ في أخذ الخطوات اللازمة من أجل تنويع مصادر الدخل إلى اقتصاد تتوافر فيه شروط الإنتاج ويعتمد على تعدد المصادر ويشترك فيه كل من القطاعين العام والخاص، وفي هذا السياق هناك بعض الإجراءات أو الخطوات التي قد تساعد على تسريع التنويع الاقتصادي داخل الدولة تتمثل في إصلاح المنظومة الاقتصادية العاملة في الدولة بالإضافة لتهيئة البيئة الملائمة وانتهاج سياسة الترغيب في العمل بالقطاع الخاص، كما يجب اتباع سياسات ووضع تشريعات للحد من الإهدار في الإنفاق العام.

وبناءً على ما سلف وإدراكاً لأهمية التنويع الاقتصادي وضرورة إيلائه الأهمية ، فقد شكل السيد / وزير الاقتصاد والتجارة فريق عمل لوضع تصور وإطار عام للتنويع الاقتصادي والأمن المائي والغذائي ، يتكون من السادة:-

- د. عبدالناصر محمد ابوزقية — رئيساً
- د. عادل عياد البوعيشي — عضواً
- د. الطاهر البدوي مسعود — عضواً
- د. إسماعيل سالم الشهوبي — عضواً
- د. جمال النويصري أحمد — عضواً
- د. حسين أمين العمامي — عضواً
- م. رمضان سليمان المرهاق — عضواً ومقرراً

كما استعان الفريق بكل من السيد / مختار الفيتوري راضي من وزارة الموارد المائية، وكذلك السيد / عبدالرحمن صالح الأزرق كمراجع لغوي للكتاب.

وساهم في الصياغة والتحرير كل من:

1. د. موسى بلقاسم الطويل
2. زينب ابراهيم بن عمران

المقتـــرح الأول

برنامج التنويع الاقتصادي والاستدامة في ليبيا

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

أولا : برنامج التنويع الاقتصادي : متطلباته وعوامل نجاحه

- مقدمــــــة
- أهداف التنويع الاقتصادي
- متطلبات التنويع الاقتصادي وعوامل نجاحه في ليبيا

مقدمــة

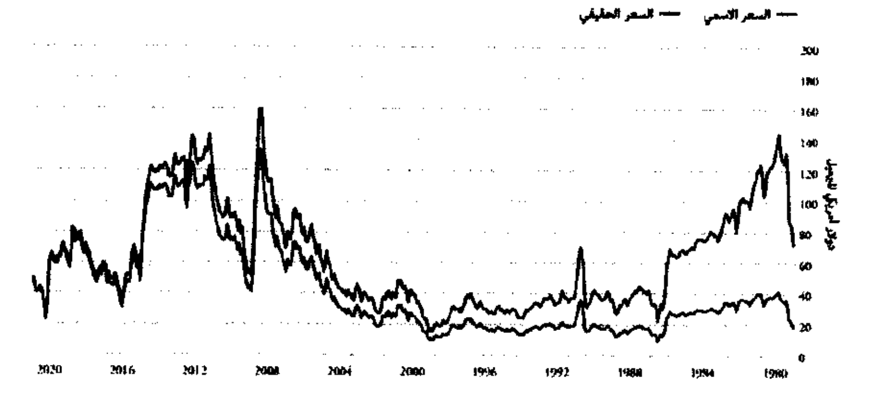
يلعب التنويع الاقتصادي دورا أساسيا في النمو، وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل للدول التي تنتهج سياسات التنويع في هيكل اقتصادياتها، وتعزيز مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بتوسيع القاعدة الإنتاجية لهذه القطاعات (السلع ، الخدمات) ، واحلال الواردات وتنمية الصادرات وعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

وتعتمد بعض من الدول النامية على مورد ريعي وحيد وهو النفط والغاز، حيث تقوم باستخراجه وبيعه بالأسواق الخارجية مما يُعرّض اقتصادها الى مخاطر تقلبات الأسعار بالأسواق العالمية ويجعلها عرضة للازمات ومن ثم تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي ويسمى اقتصادها بالاقتصاد الحدي، وقد اطلق صندوق النقد الدولي جملة من التحذيرات والتوصيات بشان ضرورة تنويع لمصادر الدخل لحماية الاقتصاد من هذه الازمات.

كما ان الدول التي تعتمد على مورد ريعي واحد تصاب بما يسمى لعنة الموارد أوالمرض الهولندي، وهو مثلا يسترشد به الاقتصاديون ويعني اعتماد الاقتصاد الوطني على مورد طبيعي وحيد للدخل مع تناقص الاعتماد على القطاعات الأخرى مما يؤدى الى زيادة حجم الانفاق وارتفاع أسعار العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وارتفاع الأجور.



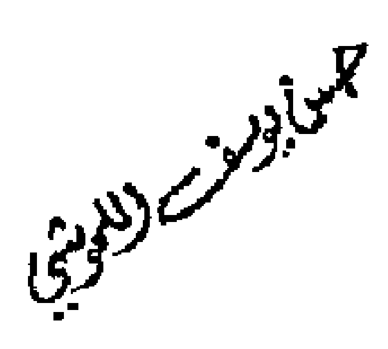
الرسم البياني رقم 1: المتوسط الشهري لأسعار خام برنت



ان الاعتماد على قطاعات أخرى بديلة للنفط من شأنه أن يخلق اقتصاداً مستقراً ويحميه من ظاهرة المرض الهولندي، أو لعنة الموارد، وتقلبات الأسعار للنفط ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويتطلب التنويع الاقتصادي الناجح والنمو الاقتصادي المستدام بناءَ قطاعات متنوعة بديلة عن النفط والغاز، فمع انخفاض عائدات النفط والغاز، بإمكان هذه القطاعات المستقلّة التوسّع وذلك من خلال:-

- تخصيص جزء من عائدات النفط من أجل الاستثمار في مشاريع القطاعات الاخرى.
- تشجيع القطاع الخاص لكي يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وإمكانية تنمية الصادرات.
- إعداد وتأهيل الموارد البشرية (رواد الاعمال) لكي يكون قادراً على المساهمة في توسيع القاعدة الانتاجية.



أنواع التنويع الاقتصادي:

1) **التوزيع الافقي** : يعتمد هذا النوع على خلق قطاع انتاج جديد يساهم في الناتج المحلي الإجمالي أو الاستثمار في نفس الفئة مثل قطاع النفط .

2) **التوزيع العمودي** : يعتمد على تبني سياسات توسيع سلسلة منتجات لقطاع واحد أو عدة قطاعات مثل : الزراعة والصناعة والخدمات من خلال زيادة الروابط الامامية والخلفية لها بحيث تكون مخرجات احد القطاعات مواد أولية لقطاع آخر.

3) **التوزيع التراكمي** : ويعنى تبني استراتيجية التطوير والتوسع في قطاعات مستقلة مختلفة بهدف تقليل درجة المخاطرة في حالة تدني مستويات الدخل في أحد القطاعات .

أهداف التنويع الاقتصادي:

تتمثل الاهداف الرئيسة للتنويع الاقتصادي فيما يلي:

- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تنويع الهيكل الاقتصادي للدولة .
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من تقلبات الأسواق الخارجية في حالة الاعتماد على مصدر واحد للدخل .
- ✓ تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية ، والاعتماد على مساهمة عدة قطاعات مختلفة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ تقليل حجم الواردات من السلع المختلفة وتنمية الصادرات .
- ✓ تحقيق التنمية المستدامة من خلال الرفع من إنتاجية القطاعات المختلفة.
- ✓ توفير فرص عمل وتقليل حجم البطالة في المجتمع .
- ✓ إتاحة الفرص أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية .

- ✓ تحقيق الترابط والتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ✓ تقليل الاعتماد على الدولة من خلال إتاحة الفرص أمام القطاع الخاص ليقوم بدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ولقد اتجهت أغلب الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على النفط والغاز إلى إنتهاج سياسات تطبيق حزمة من الخطط الهادفة إلى تنويع مصادر دخلها فالنفط يعتبر مورد ناضب وبعض الدول مهددة بنضوب موردها من النفط مثل البحرين إذ يكاد لا يغطي احتياطياتها من النفط لمدة عقد آخر من الزمن.

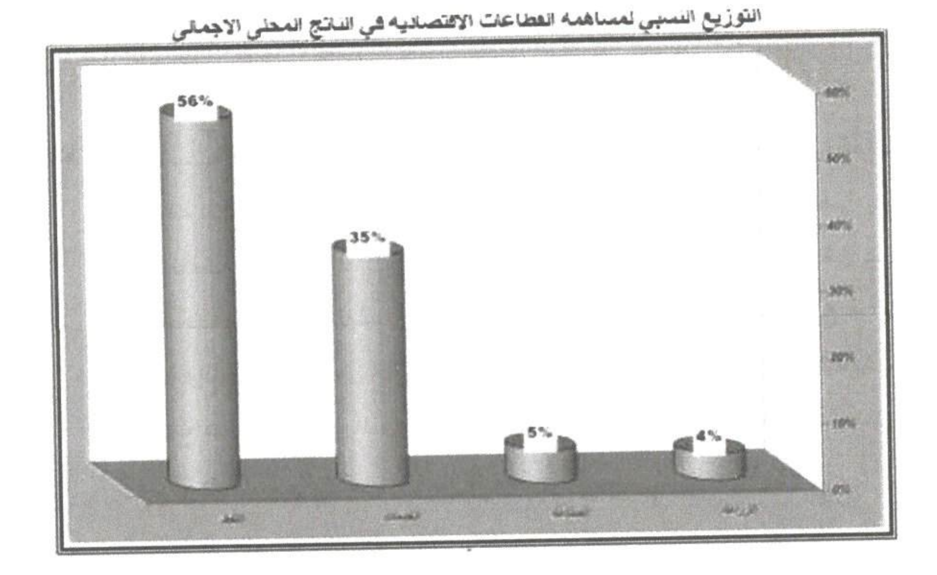
والدولة الليبية أحد الدول التي تعتمد في معظم اقتصادها على مورد واحد وهو النفط والغاز الطبيعي إذ يُشكل متوسط مساهمته ما نسبته 60% من الناتج الإجمالي المحلي، في حين كانت نسبة الصادرات من النفط والغاز 95 % من إجمالي الصادرات ، مما انعكس سلباً على النمو الاقتصادي نتيجة إنخفاض أسعار النفط من جهة والنزاعات التي تمت خلال السنوات الأخيرة بمنطقة الهلال النفطي، وما جاورها من جهة أخرى.

وعلى الرغم من المشاريع التنموية التي تم تنفيذها بعدة قطاعات مختلفة خلال العقود الماضية، إلاّ أنها لم تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، فلم يتجاوز مساهمة قطاع الزراعة ما نسبته 4% في حين كانت نسبة مساهمة القطاع حوالي 7% من اجمالي الناتج المحلي خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وتعتبر هذه المرحلة بداية تنفيذ عدد من المشاريع الزراعية في ليبيا، كما لم يتجاوز مساهمة قطاع الصناعة 5% في الناتج المحلي الإجمالي في حين بلغت مساهمة قطاع الخدمات حوالي 28 %[1].

---

1 المصدر / التنويع الاقتصادي واثره على نمو الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2014م- طارق سليمان بغني.

التوزيع النسبي لمساهمه القطاعات الاقتصاديه في الناتج المحلي الاجمالي



متطلبات تطبيق التنويع الاقتصادي وعوامل نجاحه في ليبيا :

لقد أصبح لزاما وضروريا على الدولة الليبية أن تبدأ في اخذ الخطوات اللازمة من اجل تنويع مصادر الدخل في ليبيا، ونقل الاقتصاد من مجرد اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر وحيد للدخل إلى اقتصاد متنوع تتوافر فيه شروط الإنتاج ويعتمد على مصادر متنوعة للدخل بحيث يشترك في زيادة ذلك الدخل كل من القطاعين العام والخاص، وفي هذا المجال هناك بعض الخطوات التي قد تساعد على تسريع التنويع الاقتصادي داخل الدولة تتمثل في :

1 - توفير الموارد المالية لعملية التنويع الاقتصادي

يتم توفير الموارد المالية لعملية التنويع الاقتصادي من خلال:-

إنشاء صندوق استثماري تستقطع له نسبة من إيرادات النفط يكون من أولوياته تحقيق عملية التنمية وتبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي، وبهذا فان بعث مثل هذا الصندوق يتم وفق الآتي:-

- اقتراح مخصصات مالية للادخارات الفائضة الناتجة عن زيادة أسعار النفط غير المتوقعة خلال فترة محددة.
- تحديد نسبة من الإيرادات النفطية السنوية لتكوين رأس مال الصندوق يتم من الحكومة لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة كما هو معمول به في اقتصاديات بلدان نفطية أخرى، وذلك لتسريع عملية التنويع الاقتصادي، حيث إن العمل على توفير مخصصات مالية لهذه المشروعات يدعم تنويع مصادر الدخل ودفع عملية التنمية وإتاحة فرص عمل خارج القطاع العام وبهذا تحتاج هذه المشروعات لدعم وتشجيع مستمر لتحقيق النمو وتحدد لنفسها مكانة بارزة على الساحة الاقتصادية داخل الدولة.

2- سياسة الترغيب في العمل بالقطاع الخاص

يهيمن القطاع العام في ليبيا على مفاصل الاقتصاد في الدولة، ويُشكل التوظيف في القطاع العام المصدر شبه الوحيد للباحثين عن عمل في ظل ضعف القطاع الخاص كنتيجة لموروث مارسته الدولة الليبية على مدى عقود همشت فيه القطاع الخاص وقزمته، لا بل أقصته وجعلت الدولة في ليبيا تعتمد على القطاع العام.

وهذا قاد لتضخم الباب الأول للميزانية على مر سنوات، والذي يصعب التخلص منه وتقليصه كونه يتعلق بمرتبات تدفع لموظفين مُسكنين في القطاع العام، ومن بين هذه الأمور التي يمكن أن توضع في سياسة التوظيف للقطاع الخاص الترغيب في العمل بالقطاع الخاص عن طريق زيادة الحوافز للعمل به، وتقليل الحوافز والبدلات في القطاع العام، علما بأن تقليل الحوافز والبدلات في القطاع العام سوف يحقق غرضين اثنين معاً، أولهما : ترشيد الإنفاق الحكومي، ثانيهما : جعل العمل في القطاع الحكومي العام غير جذاب، ومن بين الأشياء التي يمكن تقليصها بالقطاع العام على سبيل المثال لا الحصر:

- السيارات والإنفاق على صيانتها.

- بدل العمل الإضافي، إلا في حدود ضيقة لبعض الجهات.
- بدل أجهزة الهاتف والمكالمات.
- بدل الوقود والزيوت.
- بدل السكن ومصاريف الإقامة.
- المصروفات المكتبية والأثاث.
- تقليص وحصر العهد المالية.
- اقتران معدلات الأداء اليومي بالمستخدم من القرطاسية والأوراق.
- ضبط الحضور والانصراف ودمجه عن طريق منظومة معدة للغرض.
- إلزام الجهات بإعداد وصف وظيفي، وان يكون الموظفين ضمن الكادر وتحديد مهام وأداء كل موظف.
- إصدار التشريعات اللازمة التي يمكن إن تمنح الضمانات للعاملين في القطاع الخاص.
- تعديل قانون الضمان الاجتماعي لسنة 1981 بالسماح بالتقاعد الاختياري بعد 20 سنة عمل للعاملين بالقطاع الخاص كما هو الحال في القطاع العام.
- ضمان استمرارية الموظف في القطاع الخاص واستقرار وظيفته بمنح حوافز لأرباب العمل في حال التوظيف، ومنح راتب بطالة لمن يتم فصله من القطاع الخاص.

كذلك فإن التوجه نحو القطاع الخاص وتنميته ودعمه سيساهم في حل مشكلة البطالة بنوعيها، سواء تلك البطالة المتمثلة في وجود باحثين عن العمل عاطلين أو البطالة المقنعة، والمتمثلة في تكدس الموظفين في المؤسسات الحكومية، مما يسبب العديد من المشاكل، ومنها تعطل العملية الإنتاجية وزيادة تكاليف الإنتاج وغيرها ، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أنّ ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الليبي ترجع إلى العديد من الأسباب منها مخرجات التعليم من الناحية الكمية والنوعية والتي لا تتوافق مع سوق العمل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ،وهي تشكل قيمة مالية عالية تستقطع كمرتبات دون زيادة في الإنتاج.

3 ـ معالجة الإهدار في الإنفاق العام

بالنظر إلى قيمة مخصصات الباب الأول في الميزانية العامة للدولة سنويا نلاحظ وجود ارتفاع حاد في حجم المرتبات في الميزانية نتيجة لاعتماد الدولة في التوظيف بالقطاع العام ، وهذا راجع إلى سياسات الدولة في السنوات الماضية ، الأمر الذي نتج عنه تشوهات في الاقتصاد الوطني ، ومع المعدلات الحالية للإنفاق وعدم وجود مصادر بديلة للدخل والنمو، فإن ليبيا ستواجه صعوبات كبيرة في تسيير الاقتصاد وعجز كبير في الميزانية العامة قد يكون من الصعب معه مواجهة دفع المرتبات للأعداد الكبيرة من الموظفين في القطاع العام، إن هذه الأوضاع تدعو لضرورة الإسراع في تبني سياسات تهدف إلى تنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد على النفط وتحويل الملكية إلى القطاع الخاص وإعادة صياغة دور الدولة من الدولة الضامنة والراعية إلى الدولة المنظمة، وبقدر ما يتحقق من تنفيذ سياسات التنويع الاقتصادي المطلوب بقدر ما يحد من الاهدار والفساد في مؤسسات الدولة، ذاك الفساد الذي طال معظم المؤسسات، وأهم معالمه تمثلت في إهدار المال العام.

أسباب الإهدار في الإنفاق العام:

- سوء تنظيم الجهاز الحكومي، فقد نلاحظ تداخل في اختصاصات الوحدات الإدارية وقيام أكثر من جهة واحدة بأداء نفس العمل أو الخدمات، وهذا الأمر يترتب عليه ارتفاع تكاليف أداء هذه الخدمات بدون مبرر، مما يساهم في تضخم الميزانية العامة للدولة.
- الزيادة المفرطة في عدد العاملين بالقطاع العام التي تنعكس سلباً على الميزانية العامة للدولة، حيث أن فائض العدد في الموظفين بالإدارات العمومية يمثل ثقلا كبيراً على الموارد المالية للدولة وإهدارا للمال العام.
- ضعف الترشيد في الإنفاق العام مما يؤدي إلى تدهور معدلات التنمية الاقتصادية وزيادة التفاوت في توزيع الدخول، وعليه ينبغي تحديد الحجم الأمثل للنفقات

العامة بما يتماشى مع تحقيق أهداف المجتمع ، وتجنب الزيادة في الإهدار للمال العام والتي لا يقابلها نفع عام.

- ضرورة فرض الرقابة على النفقات العامة لأن الرقابة تساهم في عملية ترشيد الإنفاق العام للدولة من خلال ترشيد مرتبات القطاع العام الذي يسهم في تقليص عجز الموازنة العامة للدولة من خلال التنويع الاقتصادي.
- فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في كل المجالات لتخفيف الأعباء عن الميزانية العامة للدولة، مما ينعكس إيجابا على الإنفاق العام، وذلك لاقتصار الدولة على الإنفاق في مجالات محددة فقط.

4- مكافحة الفساد لنجاح التنويع الاقتصادي:

يعتبر الفساد خطراً على المجتمع داخل مؤسسات الدولة، لأنه يهدد أهداف التنمية الاقتصادية وكذلك يُخلخل التنويع الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة، ويمكن فئة معينة بالمجتمع من الاستحواذ على الامتيازات والامكانيات المالية دون غيرها ومن ثم يزيد من معدلات الفقر والبطالة داخل المجتمع والتوزيع الغير العادل للثروة، ولهذا يجب أن يكون مبدأ مكافحة الفساد من أولويات الدولة ، ويتطلب مكافحة الفساد إرادة سياسية لخلق مؤسسات مالية قوية ستشجع النزاهة والمساءلة في كل القطاع العام، ومن الآثار الاقتصادية للفساد داخل مؤسسات الدولة:

- تراجع الاستثمار العام وضعف مستوى الخدمات في البنية التحتية.
- يؤدي الفساد إلى إساءة توزيع الدخل والثروة بين إفراد المجتمع.
- يقلل من كفاءة الاقتصاد ويضعف النمو الاقتصادي، كما يزيد من مديونية الدولة.

إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية، ولها انعكاسات سلبية على المجتمع وتسبب في هدر الأموال والثروات كما تتسبب في تأخير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5 ـ الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية

بالرغم ماتحققه الدولة من تطور ملحوظ في مجال تنويع اقتصادها من خلال إطلاق برامج إنفاق كبيرة على البنية التحتية والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات الأخرى، إلاّ إن هذه العملية تواجه تحدياً مهماً يتمثل في الحاجة إلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي وضمان إتباع سياسة مالية مستدامة، وذلك باعتبار الإيرادات الحكومية تعتمد اعتمادا كبيراً على عائدات النفط، وهي بذلك معرضة لتأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على المدى القصير والخفض الحتمي لإنتاج النفط على المدى الطويل، ولذلك يصبح دعم الأسس المالية واحد من التحديات الرئيسة التي تواجه الدولة، والتي يمكن تحقيقها من خلال خفض الإعانات وتوجيهها بصورة أفضل الى مستحقيها وتحسين الإدارة الضريبية، وخفض الإنفاق الجاري ،وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي ومن خلال هذه السياسات نستطيع تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي داخل الدولة.

6 ـ تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات

يتمثل ذلك في تحسين البيئة الداخلية للمؤسسة، وكذلك البيئة المحيطة بها والتي تتعامل معها للقيام بنشاطها الاقتصادي ، وسوف يتطلب الأمر معرفة مستوى وأداء هذه البيئة الداخلية والخارجية وكذلك تحديد المعوقات الأساسية التي تفرضها هذه البيئة ،ومن ثم قياس مستواها وتقديم الحلول لتخفيف حدتها ومن بين العوامل الأساسية المحددة لجودة البيئة الداخلية للمؤسسة هو كيفية استخدامها لعناصر الإنتاج المتوفرة، وذلك لكي تقوم بالعملية الإنتاجية وفق الكفاءة الاقتصادية، أما في مجال البيئة الخارجية المؤثرة مباشرة على القطاع الصناعي، فان جودة البيئة الاقتصادية الكلية تأتي في المقام الأول لأنها تؤثر على عناصر التكلفة وكذلك ثقة المستهلك والمستثمر في الاقتصاد، وعدم فهمنا لهذه قد يكون عائق أمام نجاح برامج التنويع الاقتصادي.

7 - تحسين بيئة الإعمال

توضح معظم خطط التنمية في الدول العربية النفطية الحاجة إلى تقوية بيئة الأعمال بشكل أكبر من أجل دعم النمو وتنويع اقتصادياتها، ورغم ذلك فان ليبيا بحاجة إلى استثمارات إضافية في البنية التحتية، حيث ينبغي على سبيل المثال أن يستهدف الاستثمار في الطرق والمواصلات والكهرباء والاختناقات الأخرى التي تمثل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية، ونظراً لاتساع مساحة ليبيا يتطلب الأمر الربط بين المناطق بطرق مناسبة وبالأخص بين الشمال والجنوب لتسهيل عملية التسويق ونقل المواد والمنتجات، حيث تعاني المشاريع الزراعية من تكدس الإنتاج وعدم إمكانية تسويقها بالشمال نظرا لرداءة الطرق من ناحية وعدم وجود مواصلات ملائمة من ناحية أخرى الامر الذي يتطلب إنشاء مشاريع السكك الحديدية بمواصفات عالية لنقل المنتجات والمواد الخام من وإلى الجنوب والمناطق الأخرى.

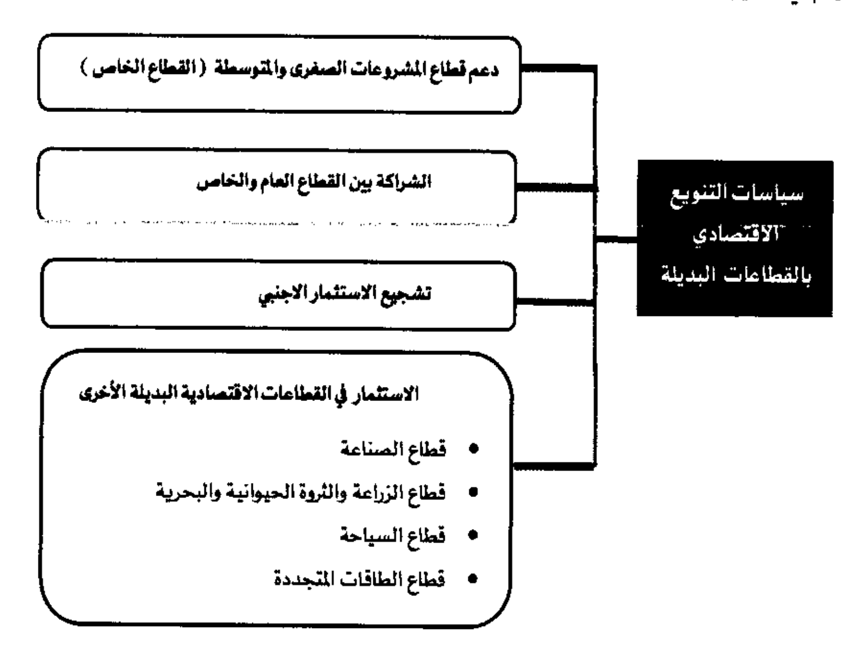
8 - تفعيل دور الحوكمه

يعد الحكم الرشيد عاملاً مهماً من أجل بناء بيئة ملائمة لسياسة التنويع الاقتصادي وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفاعلية في الاقتصاد الوطني، وفي أي دولة يعتبر الجهاز التنفيذي عنصراً فاعلاً في عملية نجاح التنويع الاقتصادي المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنويع الاقتصاد والمنضوية تحت إطار الحوكمة على سبيل المثال تخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية، بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير منتجاتهم.

ثانيًا: سياسات التنويع الاقتصادي بالقطاعات الاقتصادية المختلفة

يعتبر النفط والغاز في ليبيا المصدر الوحيد للدخل على الرغم من توفر الإمكانات الطبيعية الأخرى مثل الخامات الطبيعية والمعدنية التي يمكن أن يعتمد عليها في إقامة مشاريع صناعية متنوعة تساهم في سد الاحتياجات المحلية ، وتنويع الصادرات وكذلك الاستثمار في مشاريع القطاع الزراعي والحيواني وقطاع السياحة، وإنتاج الطاقات الجديدة والمتجددة وغيرها من القطاعات الأخرى مما يزيد في مساهمة هذه القطاعات في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتنويع الصادرات وخلق فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي.

ولتحقيق التنوع الاقتصادي يجب على الدولة أن تنتهج سياسات مُشجعة بحيث تستثمر عائدات النفط في تبني مشاريع متنوعة والنهوض بالقطاعات المختلفة وإقامة بيئة عمل منفتحة مُشجعة للقطاع الخاص وجاذبة للاستثمارات الأجنبية وتعمل على تطوير البنية التحتية ودعم قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة لدوره الهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.



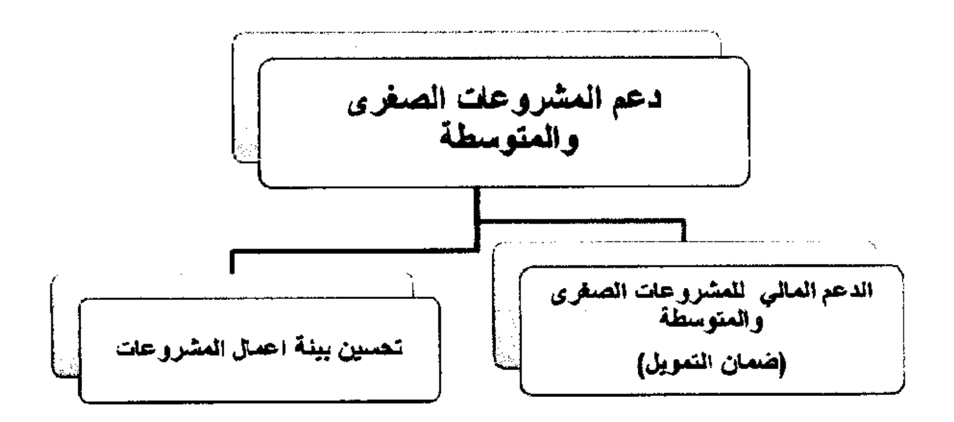
دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة (القطاع الخاص)

(من اجل تنويع مصادر الدخل وإتاحة فرص عمل خارج القطاع العام)

تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الوطني ، ومن اكثر القطاعات التي تحقق التنويع الاقتصادي لمساهمتها في تحقيق الاكتفاء من السلع والخدمات محلياً والاستغناء عن الاستيراد ومن ثم توفير العملة الصعبة، وكذلك توفير فرص العمل والقضاء على البطالة، وتساهم في تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المكانية والاجتماعية بالمجتمع.

ويأتي دور المشروعات الصغرى والمتوسطة بالتنويع الاقتصادي من خلال الاستثمار بمختلف القطاعات الاقتصادية مثل: القطاعات الصناعية والزراعية والحيوانية وقطاع مواد البناء وقطاع الخدمات وغيرها.

ولكي يقوم القطاع الخاص بدوره في دعم الاقتصاد الوطني ينبغي على الدولة ان تتخذ جملة من السياسات المتمثلة في تقديم الدعم المالي اللازم للراغبين في تنفيذ مشاريعهم الخاصة وكذلك العمل على تحسين بيئة الاعمال.



1- الدعم المالي للمشروعات الصغرى والمتوسطة

تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا مشكلة التمويل التي تعتبر المعضلة الأساسية التي تعرقل عمل وانطلاق المشروعات، وتعتبر الحلقة المفقودة في مراحل تنفيذ هذه المشروعات، فبالرغم من وجود عدد كبير من المبادرين الراغبين في التوجه إلى تنفيذ مشروعات خاصة بهم والذين قدمت لهم خدمات الدعم الفني مثل التدريب والتأهيل تأتي هذه المشكلة لتكون حائلاً دون تنفيذ المشروع بسبب إحجام المصارف العامة والخاصة على تقديم قروض لأصحاب أفكار هذه المشروعات ، ويرجع السبب في ذلك إلى إحجام المصارف عن تمويلها بسبب إرتفاع المخاطر ولأنها تتطلب ضمانات لا تتوفر لأصحابها، وكذلك عدم وجود دعم ورعاية مباشرة من الحكومة بتخصيص ميزانيات لضمان تمويل هذه المشروعات.

ولحل مشكلة تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة فقد بادر البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة التابع لوزارة الاقتصاد والتجارة بتقديم العديد من المقترحات الخاصة بآليات وبرامج لتمويل المشروعات يوصي بالعمل على تبنيها وتنفيذها وهي:

تنفيذ مقترح الخطة الوطنية لدعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

تهدف الخطة الوطنية إلى تقديم دعم فني وتمويلي للمشروعات الصغرى والمتوسطة على هيئة ثلاثة آليات متكاملة وهي كالتالي:

مبادرة تمويل المشروعات المتناهية الصغر 25 ألف باحث عن عمل

يهدف المقترح إلى دعم وتمكين 25,000 شاباً ليبياً في مختلف الحرف التي يتطلبها السوق الليبي ويشمل كل مناطق ليبيا، واستهدفت الخطة المشاريع الحرفية المتناهية الصغر التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 10,000 دينار ليبياً وأقل قيمة للمشروع تقدر بحوالي 5000 د.ل، وهي عبارة عن تكلفة احتياجات المشروع الضرورية من أجهزة ومعدات وأحياناً مواد أولية وذلك حسب نوع النشاط.

تمويل المبادرة عبر محفظة
تخصص للمشروعات المتناهية الصغر

حد اقصى لتمويل المشروع الواحد
10 آلاف دينار

- **طلب الحصول على منحة تمويل**

استقبال أصحاب الأفكار من الشباب (باحث عن عمل اويعمل ويريد العمل بالقطاع الخاص) عن طريق طلبات الكترونية بموقع خاص لهذا المشروع ومقابلات شخصية بالحاضنات ومراكز الاعمال.

الهدف من المبـادرة :

تهدف المبادرة إلى تحقيق النقاط التالية:

- المساهمة في تقليل نسبة البطالة في المجتمع حيث توفر هذه المبادرة ما يقارب الخمسين ألف فرصة عمل إضافية غير مباشرة.
- تساعد الباحثين عن عمل بشكل سريع وفعال .
- تساهم في تخفيض ما يخصص من مرتبات بالميزانية العامة . باعتباران المرتب سيبقى غير مجدي لصاحب المشروع عند امتلاك حرفة والتحول للعمل الخاص مباشرة.
- مساعدة الأسر ذات الدخل المحدود في إقامة مشاريع أسرية يمكن ان تكون بداية لمشروع صغير أو متوسط في المستقبل.
- المساعدة في توطين ثقافة الاعتماد عن الذات لدى الشباب .

- توجيه الشباب الليبي للأعمال الحرفية التي يعتمد في معظمها على العمالة الوافدة.

الفئــة المستهدفة:

- الشباب الباحث عن العمل.
- الشباب المنخرط في التشكيلات المسلحة ويرغب في تأسيس مشروعه الخاص.
- الخريجون الجدد من المعاهد المتوسطة والمراكز المهنية المتخصصة .
- الموظفون بالقطاع العام والراغبين في تأسيس مشاريع خاصة.
- الفئة المتضررة من الحروب والنزاعات من ذوي الإعاقة المستديمة.

مبادرة دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة

يهدف المقترح إلى دعم وتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة والمتناهية الصغر بحيث يُقدم لها الدعم الفني والمالي من عدة جهات تشترك معظمها في منظومة متكاملة كلاً يؤدي دوره حسب اختصاصاته ومهامه المناط به والشكل التالي يبين بوضوح الهيكلية المتبعة بخطة تمويل المشروعات ودور كل طرف من مراحل تنفيذ اي مشروع :

البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة	صرف التنمية - مصرف الجمهورية	صندوق ضمان الائتمان	البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة
4 التنفيذ والمتابعة	3 التمويل	الضمان	1 دعم فني وتأهيل

المستهدفون بالخطة

المناطق الصناعية	وزارة العمل	وزارة الاقتصاد	التعليم العالي والتقني	غرفة التجارة والصناعة	هيئة سوق المال	مركز تنمية الصادرات	هيئة الاشراف على التأمين

القيمة المالية المقترحة لتنفيذ المبادرة:

يوضع مخصص مالي كوديعة يتم استعمالها كضمان حكومي، بذلك فأن عدد المشروعات ستتضاعف من خمسة إلى عشرة أضعاف نسبة إلى قيمة هذه الوديعة في حالة استخدمت كتمويل مباشر للمشاريع وتكون مقسمة على النحو التالي:

- 50% المشروعات المتناهية الصغر.
- 30% المشروعات الصغرى.
- 20 % المشروعات المتوسطة .

سقف التمويل :

- **المشروعات المتناهية الصغر :**

الحد الاقصى-لتمويلها (100) ألف دينار وعدد العاملين بها كحد اقصى (5) موظفين.

- **المشروعات الصغيرة :**

لا يتجاوز سقف تمويلها واحد مليون دينار وعدد العاملين بها لا يتعدى(25) موظف .

- **المشروعات المتوسطة :**

الحد الأعلى لتمويلها خمسة مليون دينار وعدد العاملين بها يفوق (25) موظف.

ويتم إعطاء الأولوية في المرحلة الراهنة لمشاريع إعادة الأعمار وإشباع الحاجات الضرورية والأساسية في المجتمع على سبيل المثال الأمن الغذائي ، وتحقيق سياسة إحلال الواردات للسلع الغذائية التي يمكن انتاجها محلياً.

المستهدفون بالخطة:

حيث أن شريحة الشباب بليبيا شريحة واسعة تقدر بنسبة (64%) من التعداد السكاني وهي الفئة من عمر(18) سنة حتى (60) سنة وهي القوى العاملة الأكثر عطاء ونضوج تام لهذا تستهدف هذه الخطة شريحة الشباب ذات الأولوية في الوقت الراهن وهي:

- الشباب الباحث عن العمل.
- الشباب المنخرط في التشكيلات المسلحة ويرغب في تأسيس مشروعه الخاص.
- الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة.
- الموظفين بالقطاع العام والراغبين بتأسيس مشاريع خاصة.
- الفئة المتضررة من الحروب والنزاعات ذوي العاهات المستديمة.

مبـــادرة التمويـــل بالأدوات غير المصرفية (بورصة المشروعات الصغرى والمتوسطة)

تشير الدراسات المحلية والدولية التي أُعدّت حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا إلى أنّ أبرز التحديات التي تواجهها هي مسألة الوصول إلى التمويل، وهنا تبرز بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة كبديل مُستحدث لتمويلها، حيث يُعقد عليها آمال كبيرة في تمويل هذا النوع من المؤسسات لما لها من مزايا تجعل منها أفضل مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تعتبر البورصة المقترحة أداة لتحفيز النشاط الاقتصادي في الدولة، باعتبارها وسيلة جذب للمدخرات الوطنية ورأس المال الأجنبي وتوظيفه في تمويل المشروعات التنموية، ويقترح تأسيس (بورصة المشروعات) بالتنسيق مع البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة التابع لوزارة الاقتصاد والتجارة.

آليات التنفيذ:

أن يتولى البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة تأسيس بورصة المشروعات من خلال هيئة سوق المال الليبي برأس مال مبدئي لشركة البورصة يقدر بحوالي (5 ملايين دينار ليبي) وأن يتم لاحقا تطوير سوق البورصة مع إمكانية طرح صناديق استثمارية للاكتتاب فيها، بالإضافة إلى تفعيل آليات التمويل الإسلامي.

ويعمل البرنامج الوطني من خلال أذرعه الفنية على تدريب رواد الأعمال (باعثي المشاريع) الشباب عبر مراكز وحاضنات الأعمال المنتشرة في ربوع ليبيا، بهدف تعزيز روح المبادرة وتنمية القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي ومن ثم تأسيس شركات ناشئة صغيرة ومتوسطة والاكتتاب في بورصة المشروعات المقترحة.

أهداف بورصة المشروعات:

- التمويل التكميلي للتمويل المصرفي.
- إتاحة فرصة استثمارية ومنفذ لشركات رأسمال الاستثماري.
- تغيير هيكلية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد الموارد اللازمة لتنميتها.
- عامل يعزز روح الانتماء لدى العاملين بالمؤسسة، وضمان ولاءهم من خلال صيغ تتيح لهم المشاركة في رأس المال.
- تحسين سمعة واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصّعيدين المالي والتجاري.

مزايا بورصات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

بالنسبة للاقتصاد الوطني:

- زيادة تكامل واندماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الكلي.
- جذب الاستثمارات العربية والأجنبية في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم القطاعات الواعدة والتي تعاني من مشاكل وعقبات التمويل.

بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

- تتيح مصادر تمويل إضافية لتلك المشروعات.
- تسمح بمجيء أو دخول المستثمرين ليصبحوا مشاركين في المؤسسة أو المشروع.
- تحسين كفاءة إدارة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة.
- تساعد في تحديد قيمة عادلة للمؤسسة أو المشروع الصغير والمتوسط.
- الحصول على موضع أفضل تجاه المولين.
- التمويل التكميلي للتمويل المصرفي.
- إتاحة فرصة استثمارية ومنفذ لشركات رأس المال الاستثماري.
- تغيير هيكلية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد الموارد اللازمة لتنميتها.
- تحسين سمعة واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التمويل المباشر الذي يُكمل التمويل المصرفي.
- الحصول على موارد ثابتة يتم تخصيصها لتمويل الأصول طويلة الأجل في الميزانية.

دور بورصة المشروعات الصغرى والمتوسطة في تفعيل النظام المالي بالدولة:

يساهم إنشاء بورصة للمشروعات الصغرى والمتوسطة في تفعيل مجموعة من الأنشطة المالية والإدارية بالنظام المالي لعلاقتها الوثيقة بهذا النشاط ومنها :

أنشطة تمويلية

- نشاط الصكوك والإيجار المالي والتمويل العقاري.
- نشاط رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار.

أنشطة ائتمانية

- نشاط التصنيف الائتماني.
- نشاط الاستعلام الائتماني .
- صندوق ضمان الإقراض.
- صندوق حماية أموال المستثمرين.
- أنشطة تنظيمية.
- سجل المؤجرين .
- سجل القيم المنقولة.

إنّ تأسيس البورصة سيفتح أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آفاق جديدة للاستفادة من التمويل المباشر لإطلاقها واستدامتها وبذلك تكون الدولة قد خَطت خطوة من أجل بناء وتطوير الهيكل المالي بالشكل الصحيح والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لها دَور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

وتعد بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الطرق الناجحة لعلاج القضايا التي تؤرق صانعي السياسات ولعل أهمها استقطاب فائض الملاك الوظيفي بالدولة وتحويله إلى الإنتاج، ودعم الفئات المختلفة في المجتمع (الشباب - المرأة - ذوي الدخل المحدود - ذوي الاحتياجات الخاصة) ولذلك يجب الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات أكثر من غيره لأنه مفتاح التطور والازدهار، كما أن ملكية الدولة لحصة أغلبية البورصة سوف يسهم في تلافي المشاكل والمعوقات التي صاحبت إنشاء سوق المال الحالي، كذلك مساهمة البرنامج الوطني بها سوف يساهم فعلياً في خلق أدوات تمويل للمشروعات حيث كانت ولازالت هي العائق الأساسي في نمو نشاط دعم المشروعات، خصوصاً أن التشريعات النافذة لا تعيق إنشاء السوق.

مشروع دمج القوى المساندة للجيش الليبي بالقطاع الخاص

ان من ضمن السياسات التي يجب العمل عليها هي دمج القوى المساندة وحاملي السلاح لما يحققه ذلك من أهداف اقتصادية وأمنية ، وكذلك استغلال لطاقة الشباب في العمل.

ومن هنا قام البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بتقديم مقترح مشروع متكامل لعدد (750) فرداءوبقيمة تمويل (153.5) مليون دينار لاستيعاب هذه الفئات بالقطاع الخاص عبر تأهيلهم وتدريبهم لإقامة مشروعات صغرى ومتوسطة تساعدهم في تطوير أنفسهم والاعتماد على الذات وذلك بامتلاك مشاريع اقتصادية تعود عليهم بالمنفعة المعنوية والمادية بدلا من الحصول على منح او مرتبات شهريا تكبل وتحجم من امكانياتهم وقدراتهم على العطاء والتطوير.

ومن خلال قيام البرنامج الوطني بالدور المناط به من قبل الحكومة وهو التدريب والتأهيل والاستشارات المطلوبة لتطوير وتنمية أفكار المشاريع لتصبح واقع ملموس بخطة عمل ودراسة جدوى اقتصادية مدروسة واكتسابهم مهارات في مجال إدارة هذه المشاريع.

وكذلك من ضمن الدور الذي يلعبه البرنامج الوطني وهو الأساسي في هذا المشروع المتمثل في المتابعة والمساندة ما بعد الحصول على التمويل لضمان نجاحها ودخولها للأسواق واستمرارها والعمل على توسعها مستقبلا.

فقد تم وضع هيكل أساسي للمشروع بحيث يلبي افكار وطموحات اللجنة وخطة عمل عامة بمراحل وأليات مضبوطة لتنفيذ المشروع واختير له أسم مقترح (مشروع ريادي) بحيث يُسهل العمل والتعاون كل الجهات من خلاله.

2 - تحسين بيئة عمل المشروعات

إن مـن اهـم عوامـل نجـاح المشـروعات الصـغرى والمتوسـطة هـي تحسـين بيئـة الاعمـال الخاصـة بهـا المتمثلـة في دعـم الهياكل الـتي تقـدم الـدعم والمسـاندة لقطـاع المشروعات لكي تقوم بدورها على أكمل وجه وللنهوض ودعـم المشـروعات وذلك بتقـديم الخـدمات والتـدريب والتطـوير او الدراسـات والأبحـاث المتعلقـة بهـا وكـذلك تحسـين القوانين والتشريعات المحفزة للاستثمارات المحلية وتطوير وتسـهيل الإجراءات المتعلقـة بتأسيس المشروعات مثل إجراءات السجل التجاري والتراخيص وغيرها.

ولـذلك على الدولـة ان تتخـذ جملـة مـن السياسـات الجاذبـة للاسـتثمار المحلـي وتحسين تقديم الخدمات ومن أمثلتها تبني منظومة دعم واسناد المشروعات.

استكمال منظومة دعم وإسناد المشروعات الصغرى والمتوسطة

نظراً لما تعانيه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيـا مـن مشـاكل وصـعوبات متمثلة في ضعف هياكل الـدعم والمسـاندة، وتشـتت جهـود الجهـات والهيئـات الـتي تعمـل كـل منهـا بمعـزل عـن الأخـرى، الأمـر الـذي يتطلـب ضـرورة التنسـيق والعمـل المشـترك للاستفادة من الإمكانيات المتاحة، ووضع آليـة بين المؤسسـات والقطاعـات المختلفـة بمـا يضمن تظافر الجهود من أجل إنجاح وتطـور ونمـو المشـروعات الصـغرى والمتوسـطة وبهـذا تم اقتراح منظومة دعم واسناد المشروعات الصغرى والمتوسطة، التي يعبر عنهـا مـن خـلال وعاء إلكتروني يبرز كل البيانات والخدمات والأنشـطة ويعـرض المجـالات الداعمـة لطالـب الخدمة سواء أكان مشروع قائم أو جديد أو طلب لاستشارات فنية أو مالية أو إدارية الـتي تقوم بها كل الجهات والمؤسسات المعنية بدعم المشروعات.

وتكون المنظومة بإشراف وزارة الاقتصاد والتجارة والجهات التابعـة كـلاً حسـب اختصاصاته ومهامه وتكون متاحة للعامـة مـن حيـث الاطـلاع وتسـهيل عمليـة الحصـول على الإحصائيات والمعلومات والخدمات.

وتهدف المنظومة إلـى:

- تفعيل دور وزارة الاقتصاد والتجارة في الإشراف والمتابعة للجهات التابعة بمراقبة أدائها وتقييمه وتوجيهه، وتنفيذ برامجها الاقتصادية عبر توحيد وتنسيق جهود الجهات التابعة لها.
-
- إبراز دور ومهام واختصاصات كل جهة من الجهات التابعة في المنظومة الاقتصادية للمشروعات والمساعدة على تكاملها مع باقي الجهات.
- معرفة مواطن القصور في مهام الجهات التابعة وإمكانية العمل على تصحيحها.
- مساعدة المستفيدين (باعث مشروع - صاحب مشروع) من الاستفادة من المنظومة الاقتصادية للمشروعات في ليبيا بربطها مع بعضها في سلسلة واحدة عبر عمل مشترك ومنظومة موحدة بحيث يستفيد طالب الخدمة من التواصل مع أي جهة من الجهات وتتحقق المنفعة من كل الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة نظرا لارتباطها في منظومة واحدة، وتشمل المنظومة أو الإطار:
- إعداد قاعدة بيانات مشتركة، بتسجيل كافة الجهات والمشاريع بالمنظومة.
- تحسين بيئة العمل لبعث المشاريع.
- تنظيم وتسهيل الخدمات المقدمة لأصحاب المشاريع.
- ربط ودعم التواصل بين الجهات ذات العلاقة بالمشاريع.

دعم هياكل الدعم والمساندة للمشروعات

يعتبر دور هيكل الدعم والمساندة للمشروعات الصغرى والمتوسطة من أهم عوامل نجاح قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة، وهي تلك الهياكل التي تقدم الخدمات الاستشارية الفنية مثل التدريب والتأهيل والتطوير المستمر والمتابعة لضمان نجاحه، وكذلك الجهات التي توفر أماكن توطين المشروعات مثل المناطق الصناعية والمناطق الحرة وغيرها ولذلك وجب العمل على تطويرها والتركيز على:

- إنشاء المزيد من مراكز الأعمال وحاضنات الاعمال لدورها الرائد في تقديم الدعم الفني اللازم للرياديين واحتضان المشاريع الابتكارية، ونشر ثقافة الريادة والابداع في المجتمع.
- دعم المناطق الصناعية والمناطق الحرة التي تساهم في توطين المشروعات وتقدم الخدمات المحفزة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- توجيه مصادر التمويل مثل المصارف التجارية نحو تسهيل الحصول على خدمات اقراض أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة وتقديم الخدمات الضمانية لها عن طريق صندوق ضمان الائتمان.

القوانين والتشريعات وتسهيل تقديم الخدمات

تساهم القوانين والتشريعات المرنة في تحسين بيئة الاعمال من خلال استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة لكي تساهم في النمو الاقتصادي كذلك تسهيل إجراءات تأسيس المشروعات ومنح الحوافز والإعفاءات الضريبية كل ذلك يشجع على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ولكي يأخذ القطاع الخاص دوره الفاعل في العملية التنموية واستراتيجية التنويع ومن خلال تجارب بعض البلدان في الرؤية التنويعية التي اعتمدتها بإعطاء القطاع الخاص والمتمثل في المشروعات الصغرى والمتوسطة الدور الفعال ليأخذ دوره في إستراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال مجموعة من الإجراءات والتي على أثرها يحقق هذا القطاع مساهمات مرتفعة على الناتج المحلي الإجمالي، أو تكوين رأس المال الثابت ولإمكانية الاستفادة من تلك التجارب في تفعيل وتنشيط دور القطاع الخاص في ليبيا ليكون له دور متميزا على صعيد تحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي الليبي فعلى الدولة تنشيط دور القطاع الخاص من خلال آلية الخصخصة وفق التالي:

- القيام بدراسة شاملة لكل المشاريع في القطاع العام وتقييم عملها وكفاءتها ومن ثم إمكانية خصخصتها للقطاع الخاص.

- التحقق من قدرة القطاع الخاص المحلي على تشغيل المخصص له بما يحقق خدماتها
- دون تقصير مؤثر على السكان ، أو ان يشترك القطاع العام مع القطاع الخاص حتى تصل الخدمة بشكل جيد ومتطور وتحقق إستراتيجية التنويع الاقتصادي.
- إشراك القطاع الخاص بنسب خاصة في المشاريع الإستراتيجية والتي تعتبر ثروة وطنية للبلد ويبقى للدولة قوة القرار والسيادة بما يحافظ على الثروة والتصدي لأية محاولة إضرار بالدولة واقتصادها وأمنها وسلامتها.
- أن تخصص الدولة عبر ميزانيتها السنوية بند من النفقات الاستثمارية يكون باسم نفقات التحول الاقتصادي وتخصص له نسبه تحدد من إجمالي الإنفاق العام الاستثماري وتوزع هذه النسبة لإنجاح عملية التنويع الاقتصادي وفق التالي:

✓ يُخصص جزء من هذه النسبة لتأهيل القطاع الخاص ، كما يعفى هذا القطاع من كافة التكاليف الخاصة بإقامة المشروع المقترح وفق إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

✓ كما يخصص جزء من هذه النسبة في تطوير القطاع المصرفي على إن يكون الإنفاق موجها إلى تشجيع الاستثمار في مشروعات صغرى أو متوسطة في مجال البيئة الصناعية التي تساعد في تشغيل الأيدي العاملة مما تساعد على تقليل نسبة البطالة.

✓ يحدد جزء من النسبة للمشروعات الداعمة للقطاع الخاص المتمثل في المشروعات الصغرى والمتوسطة مثل دراسات الجدوى والترويج والدعم لنجاح سياسة التنويع الاقتصادي.

✓ يخصص جزء من النسبة لإعفاء المعدات والمواد الأولية المستوردة للمشاريع ذات الطابع الإنتاجي من الرسوم الجمركية والضرائب لتشجيع القطاع الخاص ليسهم في نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

لتحفيز القطاع الخاص فإن الأمر يتطلب اتخاذ حزمة من الإجراءات، باتجاه تطبيق سياسة مالية محافظة تستهدف خفض الإنفاق الحكومي، وهنا وجب أن تكون السياسة المالية المتبعة من قبل الحكومة في اتجاهين أحداهما تخفيض الإنفاق الحكومي الذي يخدم غرض التقليص في النفقات الحكومية في الأبواب الأول والثاني، والآخر يوجه نحو دعم القطاع الخاص وتنميته.

تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1 - مبررات الشراكة بين القطاع العام والخاص :

تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاستفادة من استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الاستفادة من الرصيد المعرفي للقطاع الخاص في توفير احتياجات المجتمع من المنتجات والخدمات ويمكن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة بالنقاط التالية :

- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.
- التغيرات التقنية والاقتصادية المتسارعة أتاح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع.
- ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو.
- تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.
- زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني.
- تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة.
- التوسع في اتخاذ القرار خدمة للصالح العام.
- تحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة.

2 - فوائد ومزايا الشراكة بين القطاع العام والخاص

إن رؤية البنك الدولي للشراكة بين القطاع العام والخاص تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية، حيث يبرز دور الدولة في اتخاذ القرار ورسم السياسات أما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع والمشاركة في أدائها بناء على فكرة عدم كفاءة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية إذا ما اقتصرت على الدولة وأجهزتها أو القطاع الخاص بشكل منفرد ويمكن حصر فوائد الشراكة بالنقاط التالية:

- ✓ توزيع المخاطرة في الاستثمار على الاطراف المشاركة.
- ✓ الاستفادة من الخبرات والرصيد المعرفي لدى الطرفين في إدارة المشاريع.
- ✓ تخفيف الأعباء المالية على القطاع العام.
- ✓ تحقيق النجاح والتوسع في الإعمال من خلال التحفيزوالإلهام والنظرة المستقبلية وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها تخلق الحوافز المستحدثة.

تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاعات البديلة

بالنظر لازدياد الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الاقتصاديات النامية كسياسة تنويع تهدف الى تنويع القاعدة الاقتصادية وتحويلها الى أسواق التصدير من خلال توجيه هذه الاستثمارات الى القطاع الخاص وفق سياسة التنويع الاقتصادي وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي ، التي أوجبت عليه ضرورة أن يتعامل مع الاستثمار الأجنبي بوصفه واقعا لابد من التفاعل معه كمصدر مهم لتمويل الاحتياجات الضرورية للقطاع الخاص لتنفيذ خطط الإنتاج والتطوير والتوجه الى أسواق التصدير، كما يمكن الاستفادة من الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا والخبرة والانفتاح على الأسواق الدولية الأمر الذي يتطلب توفير الشروط التالية لجذب الاستثمارات الأجنبية:

- النظام السياسي والأجواء الأمنية المستقرة.
- توفير الإطار القانوني والتشريعي والتهيئة البيئة الملائمة والمشجعة للاستثمار.
- إعادة هيكلة المؤسسات وتفعيل مؤسسات السوق.
- توجيه الاستثمارات الأجنبية الى المشروعات ذات الطابع الإنتاجي ولديها معايير تحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وتفعيل الاقتصاد المحلي.
- مساهمة المشروع في إحلال الواردات ورفع الصادرات.
- تركيز على القطاع الصناعي على المشاريع ذات المستوى التكنولوجي العالي بما يؤمن إدخال المعرفة الفنية الحديثة الى البلد وان تنتج سلع استراتيجية مهمة.
- منح الإعفاءات والحوافز للاستثمارات في القطاع الزراعي للمشروعات الاستثمارية التي تحقق الأمن الغذائي للاقتصاد الليبي وتقلل الواردات من السلع الزراعية.

الاستثمار بالقطاعات الاقتصادية البديلة الأخرى

تمتاز ليبيا بتوفر المقومات التي تساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي المنشود من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بها، بدءا من موقعها الجغرافي المتميز المطل على البحر المتوسط وساحل بطول 2000 كيلومتر وامتلاكها مساحة شاسعة ومناخ معتدل وكذلك تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية والمعدنية التي لم تستغل بالشكل المطلوب والتي يمكن أن يقام عليها فرص صناعية واعدة تساهم في توفير المنتجات التي تحل محل الواردات وقد تساهم في تنمية الصادرات.

وقد يكون من المهم دراسة القطاعات الاقتصادية التي قد تكون بديلة للنفط والغاز والعمل بدفع بعض القطاعات في المساهمة في الناتج المحلي بنسب تحقق الغرض من هذه السياسة، هذ إلى جانب الاهتمام بقطاع النفط والغاز وتنفيذ المشاريع الخاصة بالقطاع ومن بينها تنفيذ المشاريع القائمة عليه.

وبتحديد أولويات المشاريع الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، والتي يمكن للمشروعات الصغرى والمتوسطة الدخول فيها وتحقق فيها نجاح إذا توفر الدعم اللازم لنجاح هذه السياسة.

1. الرؤية التنويعية لقطاع الصناعة:

القطاع الصناعي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية للدور الهام الذي يلعبه في مختلف العمليات والأنشطة الاقتصادية، ويعتبر القطاع الصناعي أساس تطور ونمو وتنوع كل القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال دوره الكبير في رفع مستوى الإنتاج وتوليد الدخل وتوفير فرص العمل وتحفيز الادخار والاستثمار، وغالباً ما تكون إمكانية التنويع في الاستثمار في قطاع الصناعات الاستراتيجية كثيفة العمالة والتي تساهم في توفير فرص عمل وتساهم في توفير الاحتياجات المحلية وكذلك تعتبر مغذية للصناعات الصغرى والمتوسطة.

وتزخر ليبيا بوفرة المواد الخام مثل الأحجار الجيرية والطينات ورمال السيلكا والجبس والاملاح وغيرها مما يُشجع على تنمية قطاع الصناعات التحويلية التي تساهم في توفير منتجات محلية بديلة للمنتجات المستوردة مثل الأسمنت والطوب الرملي والزجاج وغيرها أو تساهم في توفير منتجات وسيطة تعتبر مواد خام لصناعات أخرى والتي تستطيع الصناعات الصغرى والمتوسطة الخوض فيها في حال توفر لها الدعم اللازم في هذا المجال.

وقبل البدء في سياسة التنويع في هذه الصناعات يجب وضع سياسة حماية المنتجات المحلية مقابل المصنوعات الأجنبية المستوردة من الخارج نظراً لصعوبة مقاومة الصناعات المحلية للمنافسة خصوصاً في المدى القصير.

وفي هذا الشأن يتعين على المختصين بالجانب الاقتصادي في ليبيا عند رسم السياسات الاقتصادية أن يتم التركيز على القطاع الصناعي باعتباره قطاع رائد للتنويع الاقتصادي في ظل توفر العديد من الموارد الطبيعة والموارد البشرية ، وتخصيص الموارد المالية وجميعها تعتبر أسس بناء قاعدة صناعية قويه، فان تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي في ليبيا يكون من خلال الايرادات النفطية واستغلالها في القطاعات الاقتصادية البديلة وخصوصاً الصناعات التحويلية، وان تركيز الاستثمار في هذا القطاع يعتبر توسيع قاعدة الصناعات المحلية القائمة على الموارد المحلية المتاحة في الدولة وتطويرها تدريجيا وبتنامي مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حتى يصبح هذا القطاع هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الليبي وبوصول هذا القطاع درجة كافية من التطور والنضوج ، تكون أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي قد فاقت بكثير الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية.

2. الرؤية التنويعية لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية:

إن إمكانية التنويع في القطاع الزراعي وخاصة في زيادة الطلب على الإنتاج الزراعي مع محدودية العرض يتطلب مجموعة من الوسائل والسياسات الزراعية للنهوض بواقعه وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير المنتج المحلي لسد الطلب من السلع الزراعية ومن الوسائل التي تساعد على تنمية هذا القطاع والإسراع في عملية التنويع ما يلي:

السياسة الاستثمارية:

في هذه السياسة يجب التركيز على تأمين البنية الأساسية لقطاع الزراعة مثل: استصلاح الأراضي وتوفير المياه اللازمة ودعم أنشطة البحوث والدراسات التطبيقية الزراعية ، واستنباط أصناف جديدة ومتميزة وقصيرة العمر الإنتاجي، والتوسع في مجال إنتاج البذور الزراعية وكذلك توفير الدعم المالي للفلاحين لتوفير ما يتطلبه الفلاح ، والعمل على استخدام التقنيات الحديثة في المجال الزراعي، وغيرها من وسائل تساهم

بتطوير وتنمية القطاع الزراعي في المناطق الريفية حتى تسهل عملية التنويع الاقتصادي في هذا القطاع ، بالإضافة لوضع برنامج تشجيع ودعم الاستثمار في الدوائر الزراعية بالجنوب وجعل الاستثمار مربح وجذاب لمزارعي الزيتون والتمور حيث تعد جميعها ذات ميزة تنافسية وتمثل أمن أساسي.

سياسة حماية الأراضي الزراعية:

وتتمثل في إيقاف الزحف السكاني على الأراضي الزراعية الخصبة والجيدة واستغلالها لأغراض السكن، والذي أخذ في التزايد والاتساع بشكل كبير وخاصة على الأراضي ذات الإنتاجية العالية الأمر الذي أصبح يهدد الإنتاج الزراعي.

سياسة دعم المزارعين:

وهي تتمثل في سياسة الأسعار التي لها دور كبير، وهي وسيلة من وسائل دعم المزارعين، وان العديد من بلدان العالم تتبنى هذه السياسة لاسيما وان الإنتاج الزراعي يستجيب لمستويات الأسعار، وهذا ما أكدته السياسة السعرية لدعم المزارعين في كثير من دول العالم حيث تحولت من دول مستوردة لبعض المحاصيل الى دول مصدرة وهو ما يعكس إمكانية زيادة إنتاجية الوحدة المساحية من خلال سياسة لدعم الأسعار المنتج الذي شجع على استخدام أدوات الإنتاج الحديثة ، وهذا ما أكدته التجربة السعودية لمحصول القمح ، حيث بلغ الإنتاج مستويات فاقت الطلب المحلي ، ومن ثم تصدير الفائض عن حاجتها الى خارج البلاد.

وكذلك الأمر بالنسبة للثروة الحيوانية يحتاج هذا القطاع إلى اهتمام من الدولة وتخصيص الأراضي الملائمة للمراعي وكذلك توفير الاعلاف ودعم المربين ليقوم هذا القطاع بدوره في توفير الاحتياجات من المنتجات الحيوانية مثل اللحوم والالبان والبيض والوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي، والاهتمام بتصنيع المنتجات الأخرى مثل الجلود

والصوف من خلال توفير المدابغ الحديثة وغيرها والتي يتم اعدام أغلبها أو تصديرها الى دول الجوار بأسعار زهيدة.

وبالنسبة للثروة السمكية فلم تستغل الاستغلال الأمثل وتفتقر الدولة الى وجود صناعات قائمة على الموارد المتاحة من الأسماك مثل صناعة التونة وتعليب الأسماك وحفظ المنتجات البحرية حيث يتوفر على الشواطئ الليبية أنواع متميزة من الأسماك التي تعتبر من اجواد الأنواع المتوفرة على مستوى العالم ويقتصر استغلال الموارد المائية على القطاع الخاص الذي يعتبر محدود جداً ولا تتوفر له الإمكانيات مثل المعدات الحديثة كالجرافات ومعدات الصيد وغيرها، كذلك يحتاج هذا المورد إلى الحماية للحد من استغلاله من قبل دول الجوار وكما يحتاج الى وضع سياسة خاصة تمكن من استغلاله بالطرق السليمة وحمايته من انقراض بعض الأنواع السمكية والأحياء البحرية الأخرى المتوفرة.

3. الرؤية التنويعية لقطاع السياحة:

تلعب السياحة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تسهم في تنويع الإيرادات في بلدان العالم المتقدم والنامي، وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن السياحة ستكون أحد الركائز الأساسية المكونة لاقتصاديات الخدمات.

وللسياحة دور مهم في تعزيز وتقوية الاقتصاد المحلي على المستوى الكلي بالإضافة للمزايا في جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية أخرى، وإذا ما أستغلت مقومات السياحة مثل المناطق الصحراوية والمدن الأثرية والمناطق الخضراء المطلة على البحر وغيرها واستثمرت باتجاه صناعة سياحية متطورة، فمن المتوقع أن تزيد وارداتها ومساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي، كما يرى بعض المختصين في مجال السياحة، إذا أستثمرت بشكل صحيح فإن السياحة ستكون نفط العرب في المستقبل، وتسهم السياحة بالإضافة الى الإيرادات في استقطاب الاستثمار الأجنبي كونها تقدم عائد جيد للمستثمر، ولتبني عملية التنويع في هذا القطاع يتطلب العمل على الترويج

لليبيا كمقصد سياحي في ضوء الإمكانات التي تمتلكها الدولة من قبل الجهات الحكومية والمحلية لإعطاء الجوانب السياحة ترويج عالمي، ويتطلب تعزيز إجراءات الجذب السياحي إعادة هيكلة المؤسسات في النشاط السياحي، والعمل على تأهيل المواقع الأثرية التي تعرضت إلى التدمير والسلب والتخريب وإعادة الآثار التي سرقت وتم تهريبها الى الخارج، كما ينبغي على الدولة زيادة المخصصات المالية في ميزانية التنمية لهذا القطاع من اجل النهوض به ، والعمل على تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في قطاع السياحة مما سينعكس على تطوير هذا القطاع ليأخذ دوره في التنويع الاقتصادي وتنمية مصادر الدخل للاقتصاد ، وبهذا فان كل هذه المقترحات أو السياسات سوف تسهل عملية التنويع الاقتصادي والدفع بالقطاع الخاص للعمل في هذا القطاع.

4. الرؤية التنويعية لقطاع الطاقات المتجددة:

تعتبر الطاقات المتجددة المتمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المياه من الطاقات البديلة للنفط وهي طاقات طبيعية نظيفة وطاقة غير ناضبة (مستدامة) استخدمها الانسان منذ القدم ولها العديد من الاستخدامات، وتعتبر الطاقة الشمسية من اهم الطاقات المتجددة ويمكن تحويلها الى كل اشكال الطاقة مثل الطاقة الحرارية والطاقة الكهربائية وغيرها.

وليبيا احدى الدول التي تمتلك مساحات واسعة صحراوية يمكن ان تستغل في انتاج الطاقة الكهربائية لكي تسهم في سد احتياجاتها منها وحل مشكلة العجز في الطاقة الكهربائية الذي كان سمة لازمت العقد الماضي.

ولقد اتجهت الكثير من الدول ومن بينها بعض الدول العربية الى استغلال الطاقة الشمسية والاستثمار فيها من خلال الاستخدام الشخصي-بالمنازل او على مستوى الدولة وذلك باستخدام الخلايا الشمسية ، ولذلك صار لزاما على الدولة الليبية ان تتجه الى استغلال الطاقة الشمسية المتاحة بإقامة مشاريع زرع الخلايا الشمسية واستغلالها في توفير الطاقة الكهربائية لسد الاحتياجات المحلية منها ومن تم تصديرها

للاسواق الاوربية وذلك لتحقيق العديد من الأهداف أهمها تنويع مصادر الطاقة والحصول على طاقة مستدامة غير ملوثة للبيئة.

5. الرؤية التنويعية لقطاع الخدمات:

إن عملية تنويع أنشطة قطاع الخدمات تكون بالارتقاء بنوعية الأنشطة داخل القطاع الخدمي والتحول من الخدمات العامة الى خدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع خاصة الخدمات الإنتاجية كالاتصالات والخدمات المالية وخدمات نظم المعلومات الرقمية حتى يصبح قطاع الخدمات من القطاعات الواعدة التي يمكن إن تساهم في تنويع الاقتصاد الليبي كما يوفر قطاع الصناعات المعرفية القائمة على الاقتصاد الرقمي فرصة هائلة كونه قطاع مليء بالفرص التي تُمكن الشباب من إنشاء مشاريعهم في ظل التطور الكبير في صناعة الاتصالات والتجارة الإلكترونية.

6. إنشاء وتفعيل المناطق الحرة وتجارة العبور

تتميز ليبيا بموقع جغرافي مطل على البحر المتوسط وبتوفر مساحات شاسعة مما يجعل منها مركز هام ومنافس لتجارة العبور (الترانزيت) بين قارات العالم وبالأخص افريقيا بالدرجة الأولى ويليها أوروبا واسيا وبالطبع يتطلب ذلك إنشاء وتفعيل المناطق الحرة الخدمية والصناعية أو ما يعرف بالمناطق الحرة المتعددة الأغراض التي تعمل على نقل البضائع المستوردة من وإلى دول العالم بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي بها وذلك لتنفيذ المشروعات الصناعية والخدمية تحفيزاً للصناعة وتشجع على تصدير المنتجات المحلية ولتساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني.

ولقد تم التخطيط والتوصية فيما سبق الى انشاء المنطقة الحرة بتمنهنت لتشكل خط تجارة من المنطقة الحرة مصراته مرورا بتمنهنت الى تشاد والنيجر وكذلك منطقة أخرى بمنطقة الكفرة لانشاء خط من المريسة بالمنطقة الشرقية الى الكفرة ومنها الى السودان.

وللدخول في هذا المجال يجب التركيز على تحسين البنية التحتية المتمثلة في الطرق والمواصلات التي تربط بين الشمال والجنوب والمطارات والموانى البحرية وغيرها وكذلك تأهيل وتدريب القوى البشرية للخوض في هذا المجال والاستعانة بالقطاع الخاص وافساح المجال للشركات الأجنبية المختصة وسن القوانين والتشريعات المشجعة للعمل والاستثمار بالمناطق الحرة، وبالاضافة للمناطق الحرة فان تفعيل المناطق الخاصة التي انشئت مؤخرا تعتبر من العوامل المهمة لجذب الاستثمار واحداث التنويع الاقتصادي نظرا لما يمنحه القانون رقم (14) لسنة 2010 حول المناطق ذات طبيعة خاصة حيث يعتبر نقطة جذب للمستثمرين، وتحتاج الدولة لتفعيل القانون وتخصيص مبالغ لتهيئة تلك المناطق توطئة للاستثمار.

ثالثاً : الاقتصاد الليبي ما بعد النفط

إن من أهداف التنويع الاقتصادي هو العمل على تحقيق تنمية اقتصادية داخل الدولة لا تعتمد على النفط في تمويل ميزانيتها وإنما تشرك عدة قطاعات للعمل على تنويع مصادر الدخل وذلك من خلال الاهتمام بالتخطيط المستقبلي، ويتحقق كما يلي:

1- الاتجاه نحو اقتصاد المعرفة

هو اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الإبداع والابتكار ومن صميم عمل الحاضنات ومراكز الإعمال التي يشرف عليها البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة التابع إلى وزارة الاقتصاد والتجارة، وتشير التجارب والدراسات لتنامي دور المعرفة كمكون للقيمة المضافة وان هذا التوجه سوف يعطي لليبيا مكانة متقدمة بين اقتصاديات الدول النامية وكذلك السير قدما في مواكبة اقتصاديات الدول المتقدمة.

2- تطوير التعليم والبحث العلمي

من خلال أعطاء أهمية للتعليم باعتباره المدخل الرئيسي للتنمية الشاملة والمستدامة والطريق الى اقتصاد المعرفة القائم على البحث والابتكار والاستعداد لمرحلة

ما بعد النفط، وعلى الدولة إن تعمل على توفير البيئة المناسبة للعملية التعليمية بحيث تأخذ بأرقى المعايير العالمية سواء على مستوى البيئة التنموية أو الكوادر البشرية أو البحث العلمي أو الموارد المالية والانفتاح على العالم في هذا المجال والاطلاع على خبراته وتجاربه للاستفادة منها.

3- دعم وتطوير الصناعات والقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة

هنا يجب على الدولة أن تعمل على تنويع القواعد الإنتاجية ومصادر الدخل الوطني بعيد عن هيمنة قطاع النفط، ومن خلال استراتيجية التنويع التي تحتم التوجه نحو بعض الصناعات الدقيقة ذات القيمة المضافة العالية التي تستطيع أن تعمل فيها الدولة حتى تصبح هذه الصناعات لها مساهمة في الاقتصاد الوطني أكثر من مساهمة قطاع النفط؛ ومن أمثلتها ما سبق سرده آنفاً.

والاستفادة من تجارب الآخرين وتجنب اخفاقاتهم وتوظيف تجاربهم يعد الأساس للانطلاق في استراتيجية التنويع الاقتصادي، عليه وجب الاطلاع على تجارب الدول في هذا المجال وخاصة الدول العربية المشابهة للاقتصاد الليبي، والسعي لانتهاج نفس السياسة التنويعية من اجل إقامة تنمية شاملة في ليبيا بالاعتماد على الموارد المالية الكبيرة المتأتية من قطاع النفط وإعادة هيكلة الموازنة العامة لصالح النفقات الاستثمارية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية من اجل خلق فرص عمل لإفراد المجتمع وتخفيف كاهل الدولة عن الموازنة التشغيلية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتوجيهها نحو الاستثمار في مشاريع منتجة لسد حاجيات المجتمع من السلع الاساسية والكف عن الاستيراد من السلع الأجنبية لتكون بداية لانطلاقة جديدة للاقتصاد الليبي وترسيخ أسس النمو الاقتصادي اللازمة لعملية التنويع الاقتصادي في ليبيا.

المقتـــرح الثاني
استراتيجيـــــة وطنيـــة
للأمن الغذائي والمائي في ليبيا

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

أولا : مقترح استراتيجية وطنية للأمن الغذائي في ليبيا

مقدمـــة

تعتبر قضية الأمن الغذائي من القضايا التي تستحوذ على الاهتمام الكبير على مستوى العالم نظرا للتزايد السريع في عدد السكان وندرة الموارد والغذاء مما أدى الى انتشار الفقر والجوع في العالم وكذلك التغيرات المناخية التي تسبب بدورها في العديد من الكوارث الطبيعية والتي تعتبر من الأسباب التي تؤدي الى انعدام الأمن الغذائي، كما أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تظافر الجهود الدولية لمواجهة التحديات والمعوقات التي تحول دون الوصول إليه، وكذلك وضع حلول لضمان استمرارية الإمدادات في العالم، ومن هذا المنطلق ينبغي أن تولي ليبيا أهمية قصوى لتحقيق الأمن الغذائي مما يحتم علينا وضع استراتيجية وطنية شاملة للأمن الغذائي تتظافر فيها كل الجهود من وزارات معنية وكذلك مؤسسات القطاع العام والخاص لنجاحها.

أهداف استراتيجية الأمن الغذائي المقترحة في ليبيا

1. تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام للسلع ذات الميزة النسبية.
2. تحقيق تنوع واستقرار لمصادر الغذاء الخارجية.
3. ضمان الحصول على غذاء آمن ومفيد داخل الدولة وتشجيع العادات الغذائية الصحيحة والمتوازنة.
4. بناء قدرات تكون جاهزة لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي.
5. بناء نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة ومسؤولة.

برامج تحقيق استراتيجية الأمن الغذائي في ليبيا

سوف تسهم هذه البرامج في إيجاد منظومة شاملة للأمن الغذائي في ليبيا قادرة على التفاعل مع تحديات تغيرات المعروض من السلع الغذائية الأساسية حول العالم، وفي هذا المجال نتطلع إلى تعاون جميع مؤسسات الدولة التعاون لتحقيق برامج استراتيجية للأمن الغذائي ومتطلبات التنمية المستدامة داخل ليبيا ومن البرامج التي سوف تساعد على نجاح الاستراتيجية هي: -

1. تشخيص وتحليل حالة الأمن الغذائي في ليبيا.
2. وضع برنامج الاحتياطي والمخزون الاستراتيجي للأغذية داخل الدولة.
3. عمل نظام حوكمه متكامل للتنسيق بين القطاعات ذات العلاقة في نجاح الاستراتيجية.
4. العمل على وضع سياسة وطنية لتجارة الأغذية واستيرادها وفق اتفاقيات الشراكة مع الدول.
5. وضع برنامج تدريبي وتوعوي يتناول مختلف جوانب الأمن الغذائي.
6. التحليل التنظيمي للمشاريع العامة المتخصصة في إنتاج الحبوب ذات العلاقة بالأمن الغذائي لتحديد نقاط القوة والضعف والتحسينات الممكنة.
7. وضع برنامج وطني للحد من الهدر والفاقد في الغذاء.
8. وضع استراتيجية لتشجيع الاستثمار الزراعي.
9. العمل على تعزيز مشاركة ليبيا في لجان واتفاقيات والمعاهدات خاصة بالأمن الغذائي.
10. نظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي متضمنا نظام معلومات الأسواق الزراعية.

وهنا على الدولة أن تولي أهمية كبيرة للأمن الغذائي وخاصة مع وجود العديد من تحديات قد تعيق إستراتيجية للأمن الغذائي.

تحديات الأمن الغذائي الرئيسة

ان القدرة على تحمل تكاليف الغذاء قضية مثيرة للقلق بين المواطنين، فقد كان للمناخ الجاف وندرة المياه في البلاد قيودا على عدد من المنتجات الزراعية التي يمكن إنتاجها محليا ما قلل من الاكتفاء الذاتي في إنتاج المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، الأمر الذي جعل الدولة تعتمد إلى حد كبير على أسواق الغذاء العالمية لتلبية الطلب المحلي، مايجعل البلد عرضة لصدمات العرض الخارجية، ويمكن اجمال بعض التحديات التي قد تواجه الأمن الغذائي في ليبيا في الاتي: -

1. شح ومحدودية الموارد الطبيعية الخاصة بالإنتاج الزراعي.
2. الحاجة إلى الثقافة الغذائية.
3. مخاطر التلوث عند نقل السلع الغذائية.
4. المعدلات المرتفعة للفقد والهدر الغذائي.
5. الاعتماد الكلي على الإمدادات الغذائية المستوردة من الخارج.
6. عدم وجود نظام حوكمه للأمن الغذائي.
7. عدم وجود نظام معلومات الأسواق الزراعية.
8. عدم وجود قاعدة بيانات موحدة تشمل المواد الغذائية المتوفرة وكمياتها.
9. تركيز استيراد المواد الغذائية من دول محددة.
10. قلة اعانات المواد الغذائية التي تقدمها الدولة.
11. التغير المناخي وأثره على الإنتاج خاصة الزراعي.
12. العادات الغذائية غير الصحية.
13. ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي.
14. الحاجة إلى الكوادر الوطنية ذات المهارات والكفاءات في مجال الأمن الغذائي.
15. عدم وجود نظام الإنذار المبكر وإدارة الطوارئ.

الأساسات التي ترتكز عليها استراتيجية الأمن الغذائي

إن عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي او الكلي يعني عدم تحقيق الامن الغذائي لدولة ذات سيادة وبصفة منطقية يعني التبعية للأخر وعدم استقرارها واستقلالها كليا فالأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن ان يكون هناك أمن غذائي ومن هذا المنطلق فإن هناك بعض الأساسات التي ترتكز عليها استراتيجية الأمن الغذائي في ليبيا وتشمل:

1. مشاركة فاعلة للقطاع الخاص المؤهل.
2. المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
3. تنسيق وثيق بين الجهات المعنية باستراتيجية الأمن الغذائي.
4. نهج متكامل للأمن الغذائي.
5. إدارة المخاطر بما يتناسب مع نوع الخطر الذي يشكل الأزمة الغذائية.

رؤية الأمن الغذائي في ليبيا

وهنا يجب العمل على تبني رؤية تتيح سد الاحتياجات من السلع الغذائية في حالة ما تكون الدولة في حالة استقرار وكذلك في الطواري كما يلي: -

في حالة الاستقرار

توفير الاحتياجات من السلع الغذائية الأساسية سواء المنتجة محلياً أو المستوردة للجميع داخل الدولة بطريقة مستقرة ومستدامة.

في حالة الطواري

التامين السريع والموثوق لسلع أمنة وأساسية بأسعار سائدة للجميع داخل الدولة خلال الأزمات.

الآثار المباشرة للاستراتيجية على الأمن الغذائي وغير المباشرة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

1- الآثار المباشرة للاستراتيجية على ركائز الأمن الغذائي

- توفير السلع الاستراتيجية.
- القدرة على النفاذ.
- توفر شروط الصحة والسلامة.
- الاستدامة.

2- الآثار غير المباشرة على المستوى السياسي

- تحقيق الاتفاقيات التجارية.
- تحقيق آليات التعاون.
- تحقيق آليات الأمن.

3- الآثار غير المباشرة على المستوى الاجتماعي

- تحسين الإعانات للاستهلاك الغذائي وتوجيهها للمحتاجين.
- الوقاية من الإمراض المزمنة من خلال التوعية والتثقيف نحو الغذاء الصحي.

4- الآثار غير المباشرة على المستوى الاقتصادي

- زيادة إيرادات الإنتاج الزراعي وصناعة الأغذية.
- تقليص النفقات الناتجة عن الهدر والفقد الغذائي.
- توفير الرعاية الصحية لأفراد المجتمع.
- زيادة العائدات من الاستثمار الزراعي.

ثانياً: مقترح استراتيجية وطنية للأمن المائي في ليبيا

يُعرف مفهوم الأمن المائي وفق ما أشارت اليه الكثير من التقارير كونه "كميّة المياه الجيّدة والصالحة للاستخدام البشري المُتوافرة بشكلٍ يُلبّي الاحتياجات المختلفة كماً ونوعاً، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير، ويُمكن تحقيق ذلك من خلال حسن استخدام الموارد المتاحة من المياه، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، بالإضافة إلى تَنمية موارد المياه الحالية، ثمّ البحث عن موارد جديدة".

الأهداف الاستراتيجية للأمن المائي

إنّ تحقيق الامن المائي هو بالأساس تحقيق للأمن الغذائي والاجتماعي والامن الوطني للدولة وتهدف إستراتيجية الامن المائي إلى المحافظة على الموارد المائية لأطول فترة ممكنة والحد من تدهور نوعيتها وكميتها لضمان تنمية مستدامة لليبيا وذلك من خلال :

- نظام احتساب وتقدير مستمر للوضع المائي لليبيا والمحافظة على الموارد المائية.
- الحد من تدهورها (كمياً ونوعياً) ضماناُ التنمية المستدامة.
- زيادة مؤشر إنتاجية المياه لكل متر مكعب حسب التكلفة المتاحة.
- العمل على خفض مؤشر ندرة المياه حسب المؤشرات العالمية المعمول بها.
- العمل على زيادة نسبة إعادة استخدام المياه المعالجة.

ولتنفيذ الأهداف الاستراتيجية المذكورة يستلزم الامر وضع السياسات وسن القوانين والتشريعات وكذلك الدعوة الى ترشيد الاستهلاك من خلال الحملات التوعوية وبناء القدرات في مجال المياه من خلال عديد البرامج التي تشمل إدارة الطلب على المياه، وبرنامج إدارة الإمداد المائي، كذلك برنامج الإنتاج والتوزيع للطوارئ.

بالإضافة إلى أن يكون هناك وعي ومعرفة مسبقة بأسباب تدهور الوضع المائي ووضع معالجات وحلول لها، فالمياه وتوفرها يعد من أسس الحياة التي لا غنى عنها وأحد ركائز التنمية والتنويع الاقتصادي ناهيك عن كونه مسألة أمن قومي تتعدى مجرد الحاجة الاقتصادية، لذلك اهتمت الأمم بموارد المياه لاعتمادها عليها في استمرار حياتها، فعلى مر التاريخ كان الإنسان يبحث دائماً عن المَناطق التي تتوفَّر فيها المياه وعمِل على تطوير الأدوات والمعدّات التي تُمكّنه من استغلالها بالشكل المناسِب، فعدم الاستغلال الأمثل يؤدي إلى تدهور الوضع المائي، وتحقق الندرة في المياه مما يشكل تهديداً للأمن الغذائي والقومي ،ومن أهم أسباب تحقق الندرة للمياه ما يلي:

- غياب الإدارة المائية وحوكمة المياه.
- الاستنزاف والهدر للموارد المائية.
- الاستغلال المفرط في مشروعات التنمية خاصة الزراعية.
- حفر الآبار بصورة عشوائية وبدون تخطيط ورقابة.
- زيادة الاستهلاك والسحب.
- حدوث هبوط حاد في خزانات المياه.
- تدهور نوعية المياه.
- التلوث الناتج من أنشطة الإنسان المختلفة.

وبناء على كل ما تقدم فإن عمل وتطوير استراتيجية الأمن المائي يتطلب أن تولي الدولة أهمية للأمن المائي وحل الصعوبات الطبيعية وتحديات التنمية المتكاملة، ولأن أغلب مناطق ليبيا تقع في مناطق قاحلة ذات درجات حرارة عالية تنخفض فيها معدلات هطول الأمطار، بالتالي تطوير واعتماد استراتيجية فعالة لضمان الأمن المائي أصبحت ضرورة ويمكن أن تتم من خلال:

- تقدير الاحتياجات المائية للاستعمالات المختلفة (حضري- صناعي)
- الحد من زيادة الطلب على المياه.

- تنمية المهارات لدى الكوادر المائية المتاحة.
- تحديد الاحتياجات من الاستهلاك المائي.
- تحديد العجز المحتمل من الموارد التقليدية والعمل على توفير المطلوب من المياه.
- الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

إن وضع تصور ومقترح الاستراتيجية المائية سيسهم بشكل فعال في تفادي مخاطر العجز المائي في تلبية كافة الاحتياجات المائية للتنمية وخاصة في المجال الزراعي الذي يعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه ليبيا في المستقبل.

وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع ولتحقيق تنمية مستدامة وفق استراتيجية تضمن مواجهة العجز المائي مع تحقيق إدارة سليمة للموارد المائية المتاحة، وجب اخذ في الاعتبار عوامل عديدة تشمل:

1- توجيه الاهتمام بتنمية واستثمار الموارد المائية في ليبيا بما يتماشى مع الإمكانيات المائية المتاحة.
2- حصر وتقييم مصادر الموارد المائية المعروفة حالياً.
3- التعرف على متطلبات واحتياجات المستقبل من الموارد المائية لتحقيق الأهداف التنموية.
4- التعرف على الفجوات والنواقص والعجوزات المائية التي قد تحول دون تحقيق مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهدد الأمن الوطني والاستقرار السياسي.

ومن خلال هذا التصور يمكن ان نتوصل إلى بعض النتائج التي سوف تعمل في المساهمة في نجاح الاستراتيجية وهي:

- نجاح المنظومة المائية لتكون قادرة على سد الحاجيات على المستوى الوطني.
- الحصول على بنية تحتية مائية جيدة لتستطيع مواكبة التزايد العمراني والاقتصادي.

- ضمان تنمية مستدامة في الدولة.
- رفع كفاءة استعمال المياه.

وهذا يقودنا لضرورة تبني حزمة من التدابير والإجراءات لضمان نجاح استراتيجية الأمن المائي وتحقيقها لأهدافها المنشودة، وتشمل تلك الإجراءات:

- تبني سياسة ذات رؤية واضحة تعنى بسياسة السدود كخيار نموذج تنموي يقوم على الزراعة كرؤية استراتيجية لضمان الحد الأدنى من الأمن المائي.
- معالجة أزمة الندرة المائية من خلال برنامج حكومي لتدبير قطاع الماء من بينها إيجاد حلول عملية لمشاكل السدود التي تعاني الوحل والتبخر الذي يضيع على ليبيا سنويا مليارات من الامتار المكعبة من الموارد المائية.
- العمل على برنامج مخطط استثماري ترصد له مبالغ مالية يهتم باستخدام الموارد المائية والحد من الاستغلال المفرط للطبقة المائية الجوفية.
- تعبئة الموارد غير التقليدية كتحلية مياه البحر خاصة أن ليبيا تطل على ساحل طويل إضافة إلى الاعتماد على تقنية إعادة استخدام مياه الصرف الصحي ومعالجتها.
- سن ترسانة قانونية متقدمة قادرة على حماية هذا القطاع وفق سياسة عمومية شاملة تقوم على ترشيد الموارد المائية.

الخلاصة والتوصيات



الخلاصة والتوصيـات

سيتم تقسيم التوصيات على غرار التقسيم في هذا الكتاب إلى توصيات خاصة بالتنويع الاقتصادي، وتوصيات خاصة بالأمن الغذائي وأخرى خاصة بالأمن المائي، كما سيرد:

أولا: التوصيات الخاصة بالتنويع الاقتصادي

- نشاء صندوق استثماري يُستقطع له نسبة من إيرادات النفط يكون من أولوياته عملية التنمية واستراتيجية التنويع الاقتصادي ولمجابهة الأزمات الناجمة عن تذبذب الأسعار، وبهذا فإننا نقترح تكوين هذا الصندوق من خلال الادخارات الفائضة الناتجة عن زيادة أسعار النفط غير المتوقعة خلال فترة محددة لتكوين رأس مال الصندوق بتحديد نسبة من الإيرادات النفطية السنوية، كما هو معمول به في اقتصاديات بلدان نفطية أخرى مشابهة للاقتصاد الليبي.
- اقتراح مخصصات مالية من الحكومة لدعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة لتسريع عملية التنويع الاقتصادي، لما لها من أهمية في تنويع مصادر الدخل ودفع عجلة التنمية وخلق فرص عمل خارج القطاع العام.
- العمل على تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال تنفيذ مبادرة الخطة الوطنية لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة المقدمة من البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة والتي تتضمن ثلاث مبادرات لحل مشكلة تمويل المشروعات وهي:
  - ✓ مبادرة تمويل المشروعات المتناهية الصغر 25 ألف باحث عن عمل
  - ✓ مبادرة دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة
  - ✓ مبادرة التمويل بالأدوات غير المصرفية (بورصة المشروعات الصغرى والمتوسطة)

- استكمال المنظومة الوطنية لدعم واسناد المشروعات الصغرى والمتوسطة بهدف تمكين أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة من التعرف على الخدمات التي تقدمها لهم الجهات الداعمة والعاملة بالدولة، ولتحقيق التكامل بين الجهات العامة وتسهيل التواصل والتنسيق فيما بينها.
- تنفيذ المبادرات المتعلقة بدعم ذوي الاحتياجات الخاصة وبالأخص من فئة الجرحى والمبتورين جراء الحروب والنزاعات المسلحة ودعم اسر الشهداء، كذلك العمل على تنفيذ مبادرة دمج واستيعاب القوى المساندة بوزارة الدفاع في مؤسسات الدولة وتمكينهم من تنفيذ مشاريع خاصة بهم.
- إنشاء المزيد من مراكز وحاضنات الأعمال في البلديات والتي تقدم خدمات الدعم والاستشارات الفنية لرواد الأعمال وتأهيلهم واعدادهم الإعداد الجيد وتمكينهم من النجاح وتقليل مخاطر عدم توفر الخبرة والمعرفة اللازمة لإدارة المشروع.
- تسهيل إقامة المناطق الصناعية الخاصة نظراً لمرونة عملها وتحقيقها للأغراض وفاعلية القطاع الخاص في الإنجاز وتخفيف العبء عن كاهل الميزانية في المصروفات.
- دعم المشروعات الابتكارية ذات القيمة المضافة وذلك بتخصيص ميزانية لصندوق المنح لانطلاق المشروعات الواعدة المحتضنة.
- تخصيص ميزانية مناسبة للبرنامج الوطني في البابين الثاني والثالث لتسهم في (برامج التدريب - التعاون المؤسسي - المنح الإنطلاقية - تفعيل الحاضنات وبرامج الرياديين - المنح للمشروعات متناهية الصغر التي أثبتت جدواها) علماً بأن ميزانية البرنامج الوطني خلال الأعوام الستة الأخيرة قد خُفضت بشكل كبير الأمر الذي أدى لتوقف وعدم تنفيذ الكثيرمن المشاريع والمبادرات الداعمة للقطاع.
- دعم صندوق ضمان الائتمان للقيام بدوره في ضمان المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- التوجيه لهيئة الإشراف على التأمين بإعطاء الأذن بالتأمين الائتماني وأن يكون التأمين الائتماني ضمن حدود ونطاق ضيق للحماية من مخاطر فشل المشاريع بحيث يمنح التأمين الائتماني من شركات التأمين مبدئياً للمشاريع الصناعية وأن

تكون في المناطق الصناعية وحصراً بحيث تكون المنطقة الصناعية طرفاً ضامناً بالعقد من حيث الأصول والآلات .

- تهيئة بيئة أعمال مناسبة لنمو القطاع الخاص من خلال إنشاء مناطق تجارة حرّة ومناطق اقتصادية وصناعية تعمل خارج التشوّهات التنظيمية، بحيث تساعد هذه المناطق على جذب الاستثمارات وتعمل كمراكز للابتكار.
- إجراء إصلاحات تعليمية جادة تضمن استجابة مهارات الخرّيجين لحاجيات سوق العمل.
- إتاحة المجال لتحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص التي تساهم في زيادة مشاركة القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع وتوزيع المخاطرة بين الطرفين.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في القطاعات البديلة والذي تعتبر مصدر مهم لتوفير الاحتياجات الضرورية للقطاع الخاص لتنفيذ خطط الإنتاج والتطوير والتوجه إلى الأسواق الخارجية.
- تحسين بيئة الأعمال الملائمة لنمو بيئة المشروعات الصغرى والمتوسطة والجاذبة للاستثمار الأجنبي من خلال تسهيل الإجراءات وإصدار التشريعات والاعفاءات المحفزة.
- العمل على استقرار وتخفيض سعر الصرف مما يشجع على الاستثمار المحلي والاجنبي.
- إتخاذ السياسات اللازمة التي تعمل على نجاح عملية التنوع الاقتصادي في ليبيا.
- التنسيق مع الوزارات الأخرى مثل الصناعة والسياحة والطاقة وغيرها بهدف اختيار المشاريع ذات الأولوية والتي تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي ذات القيمة المضافة وتعمل على استيعاب الطاقات البشرية وتوفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع بحيث تحل محل الواردات وتساهم في تنمية الصادرات.

- العمل على تطوير القطاعات البديلة ووضع الخطط اللازمة لها لزيادة مساهمتها في تحقيق التنوع الاقتصادي مثل قطاع الطاقة والصناعة والزراعة والسياحة وغيرها.
- الاستفادة من الموارد الطبيعية والمعدنية المتاحة وتنفيذ المشاريع الصناعية الاستراتيجية عليها مثل مشاريع الاسمنت في كل من نالوت والجفرة ووادي الشاطئ والاستفادة من الخامات الأخرى مثل الجبس ورمال السليكا النقية والطينات وغيرها وإقامة الفرص الصناعية المعتمدة عليها لتوفير منتجات تحل محل الواردات وتنويع الصادرات.
- الاستثمار في الطاقات الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح حيث تتميز ليبيا بالمساحات الصحراوية الشاسعة التي يمكن استغلالها بتوفير الطاقة المستدامة والتي يستفاد منها في توفير الطاقة الكهربائية وتنمية القطاعات الأخرى مثل الصناعة وغيرها.
- تحسين البنية التحتية الداعمة لبيئة الأعمال والمشجعة على الاستثمار بمختلف مناطق الدولة مثل إنشاء محطات الكهرباء، وتحسين الطرق، والمواصلات، والاتصالات مثل مشاريع إنشاء القطارات السريعة لتسهيل نقل المنتجات وتقديم الخدمات وبالأخص بين الشمال والجنوب.
- العمل على تطوير القدرات البشرية من خلال الإنفاق على تحسين جودة التعليم ومراكز التدريب والمراكز البحثية وغيرها لتساهم في دورها بالتنمية الاقتصادية بالقطاعات المختلفة.
- الاستفادة من تجارب الدول العربية المشابهة لاقتصاد ليبيا والتي سبق ان انتهجت جملة من السياسات والاستراتيجيات اللازمة ونجحت في تحقيق التنوع الاقتصادي.
- إن تتولى الدولة تنشيط دور القطاع الخاص من خلال آلية الخصخصة وفق التالي:
  - القيام بدراسة شاملة لكل المشاريع في القطاع العام وتقييم عملها وكفاءتها ومن ثم إمكانية خصخصتها للقطاع الخاص.

- التحقق من قدرة القطاع الخاص المحلي على تشغيل المخصص له بما يحقق خدماتها دون تقصير مؤثر على السكان ، أو ان يشترك القطاع العام مع القطاع الخاص حتى تصل الخدمة بشكل جيد ومتطور وتحقق استراتيجية التنويع الاقتصادي.
- إشراك القطاع الخاص بنسب خاصة في المشاريع الاستراتيجية والتي تعتبر ثروة وطنية للبلد ويبقى للدولة قوة القرار والسيادة بما يحافظ على الثروة والتصدي لأية محاولة إضرار بالدولة واقتصادها وأمنها وسلامتها.

● أن تخصص الدولة عبر ميزانيتها السنوية بند من النفقات الاستثمارية يكون باسم نفقات التحول الاقتصادي وتخصص له نسبه تحدد من إجمالي الإنفاق العام الاستثماري وتوزع هذه النسبة لإنجاح عملية التنويع الاقتصادي وفق التالي:

- يُخصص جزء من هذه النسبة لتأهيل القطاع الخاص ،كما يعفى هذا القطاع من كافة التكاليف الخاصة بإقامة المشروع المقترح وفق استراتيجية التنويع الاقتصادي كما يخصص جزء من هذه النسبة في تطوير القطاع المصرفي على أن يكون الإنفاق موجها إلى تشجيع الاستثمار في مشروعات صغرى أو متوسطة في مجال البيئة الصناعية التي تساعد في تشغيل الأيدي العاملة لتقليل نسبة البطالة.
- يحدد جزء من النسبة للمشروعات الداعمة للقطاع الخاص المتمثل في المشروعات الصغرى والمتوسطة مثل دراسات الجدوى والترويج والدعم لنجاح سياسة التنويع الاقتصادي.
- يخصص جزء من النسبة لإعفاء المعدات والمواد الأولية المستوردة للمشاريع ذات الطابع الإنتاجي من الرسوم الجمركية والضرائب لتشجيع القطاع الخاص ليسهم في نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

ثانيًا: التوصيات الخاصة باستراتيجية الأمن الغذائي

- النهوض الشامل للقطاع الزراعي والحيواني والثروة البحرية لأهميته في تعزيز الأمن الغذائي والمساهمة في توفير فرص عمل واستقرار مجتمعي في مختلف المناطق في ليبيا.
- إيجاد آلية تتضمن التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص لإيجاد معالجات شاملة للحد من تأثير الجوائح الوبائية والطبيعية وتعزيز التعاون في بناء منظومة لوجستية فاعلة لمقابلة التحديات الناشئة عن أي نقص في الغذاء سواء بسبب تكاليف النقل أو ارتفاع الأسعار.
- القيام بدراسة شاملة لأفضل السبل لتحقيق الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص من أجل إيجاد أمن غذائي وتسهيل وجذب الاستثمارات في قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوانية.
- وضع قائمة بالسلع الغذائية الاستراتيجية والتدابير اللازمة لتوفيرها وادارة المخزون الاستراتيجية وتبني استراتيجيات لتوسيع دور القطاع الخاص وتأسيس صناديق استثمارية لدعم الأمن الغذائي.
- إتباع نظام المحاصيل المتعاقبة أو الدورات الزراعية، والاهتمام بالدوائر الزراعية بالجنوب وإقامة شراكات مع القطاع الخاص بشأن تنميتها وجعل بيئة وفرص الاستثمار فيها مربحة وجاذبة.
- العمل على زيادة إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية لوحدة المساحة من الأرض والمتر المكعب من الماء.
- العمل على التقليص من استعمال الأدوية البيولوجيه والعودة للإنتاجية الطبيعية.

ثالثاً: التوصيات الخاصة باستراتيجية الأمن المائي

- استخدام أجهزة التّرشيد الحَديثة في المنازل والمرافق العامّة التي تعني بتحديد الكميات المستهلكة من المياه.
- التوعية بأهميّة المحافظة على المياه وإطّلاع المواطنين على نسبة توفّر الكميّات الصالحة للاستخدام البشري.
- استخدام وسائل الري الحديثة، مثل الري بالتنقيط وغيرها.
- إقامة المشاريع الكبرى التي تقوم بتحلية مياه البحر واستخدامها لغايات الشرب وأغراض الصّناعة المختلفة من أجل الامن المائي في حالة حدوث نزاعات أو مختنقات تؤدي إلى عدم وصول المياه للمناطق.
- وضع استراتيجية تضمن ديمومة وفرة المياه من أجل سد الاحتياجات وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

حسن أبو يوسف الكويتي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

